النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 659 | من 25 يونيو الى 1 يوليوز 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

النضال الوحدوي لليسار، ضرورة لهزم العدو الطبقي

٠٦ 07 08 09

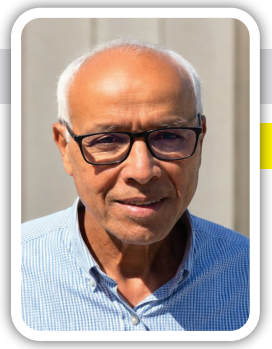

عبد السلام الباهي :

ضيف العدد

في مناقشة وحدة اليسار، لا بد أن نستحضر مجموعة من الإشكاليات. مثلا عبارة ((اليسار)) التي هي عبارة عامة. وكون الاختلافات بين مكونات اليسار قد تعبر على تناقضات فعلية وعلى فرز يجري في المجتمع مما يصعب التوفيق بينه.

15

الشباب المغربي بين المقاطعة الانتخابية والمشاركة السياسية 12

الخلفيات الطبقية لإسقاط قانون تسقيف أسعار المحروقات وتأميم شركة سامير داخل البرلمان المغربي 05

كلمة العدد:

من أجل حركة شبيبية في قلب الصراع العام

تحاول العديد من المنابر الإعلامية الرسمية أو التابعة لها العمل على ابراز «منجزات» الحكومة الحالية أو حتى ما قبلها. وهي بذلك تعيد صدى شعارات براقة من قبيل الدولة الاجتماعية، الدعم الاجتماعي المباشر، تمكين النساء والشباب، الحوار الاجتماع وغير ذلك... بينما واقع الحال يشهد تعمق الأزمة البارزة على وجوه الطبقات الشعبية بمختلف الفئات، وتتعاظم هذه الأزمة التي لا يمكن اخفاؤها في أوساط الطبقة العاملة وكادحي الأحياء الشعبية وخاصة منهم الشباب.

لا شك أن كل البرامج والمخططات التي تضعها كل دولة تحترم نفسها تأخذ في أولوياتها الشباب وتراعي كل إمكانات الانماء والتقدم من خلال تحسين أوضاع هذه الفئة العمرية الحاسمة في مشاريع التقدم على مختلف الواجهات.

لقد واجهت الشبيبة المغربية الاصلاحات التخريبية التصفوية للحق في التعليم كما واجهت وتواجه انسحاب الدولة تدريجيا من مسؤولياتها في قطاع الصحة والتشغيل وكل القطاعات الحيوية التي تعتبرها هذه الدولة قطاعات غير منتجة استجابة لإملاءات المؤسسات المالية للإمبريالية وتعميقا للتبعية وسياسات التقشف التي تضرب مصالح عموم الجماهير الشعبية لفائدة الكتلة الطبقية السائدة. وفي كل مواجهة كانت تحسم بعجز الدولة وحكومتها عن تلبية الحاجيات لتعوض ذلك العجز في السياسات العامة بالقمع والمنع المخزني.

بينما يواصل النظام وهو يستجيب للأوامر الصارمة للمؤسسات الرأسمالية في جر حكومته الى التطبيق الأمثل للتعليمات والمزيد من التقشف وتحلل الدولة من كل مسؤولياتها عبر خوصصة القطاعات والخدمات العمومية وفي مقدمتها الخدمات والبنيات التحتية والطواقم الطبية الضرورية في مجال تطبيب وصحة المواطنات والمواطنين ضمانا لحقهم في الوصول الى العلاج، تستمر تصفية التعليم العمومي لحساب المدارس والمعاهد الخاصة بما يخدم مشاريع ومخططات الكتلة الطبقية السائدة والاكتفاء بمؤسسات «عمومية» تعمل في أحسن الأحوال على تخريج اليد العاملة القابلة للاستغلال والاضطهاد الطبقيين...

وتبقى نفس السياقات مساعدة للانفجار وتجدد الفعل الاحتجاجي أمام مخلفات السياسات العمومية الفاشلة والأزمة البنيوية. الشباب الأكثر تعرضا لمخاطر وكوارث هذه المخططات التي تضرب الحلم والمستقبل الذي يحمله جيل آخر ذو بعد «عالمي». ولأجل ذلك يتقدم الاحتجاجات الجماهيرية ومن تم يكون قد راكم شباب المغرب تجارب متنوعة واجه فيها الفساد والاستبداد والافتراس من خلال نضالات الحركة الطلابية وخاصة النضالات الأخيرة في كليات الطب والصيدلة التي عرفت توقيفا للدراسة بما فيها التطبيقية ونضالات خريجي معاهد تكوين الممرضين والممرضات نضالات حركة المعطلين الحراك التعليمي ونضالات حركة 20فبراير المجيدة...

لا بد لهذه التجارب المتراكمة في ذاكرة هذا الجيل الجديد جيل الرقميات والتواصل السريع. فضلا على المعارف والخبرات التواصلية ليتقدم بحركة النضال في صيغ متجددة في شكلها، لكنها بنفس المطالب التي بقيت محجوزة لدى الحكومات المتعاقبة دون أن يقدم لها أجوبة كافية وسياسات بديلة يفتقد اليها أصلا نظام تبعي فاقد للسيادة أصلا على قراراته السياسية.

ان تراكم تجربة النضال الشبيبي في ظل سياسات الاستغلال والاستبداد تكسب هذه التجربة النضالية كامل حظوظ النجاح مادامت تتوفر على مقومات هامة تجعلها قادرة على فتح آفاق رحبة متى تمكنت من توفيرها وترتيب آلياتها التنظيمية. ومن الضروري والحاسم أن تتمتع تنظيماتها بأشكال تنظيمية أرقى بما يمكنها من تدبير كثير من شؤونها وتنسيق عملها مع ضرورات تمنيعها من المتربصين وخدام الدولة البوليسية. انها مطالبة بتطوير قدرات تواصلية كبيرة وقدرة على التعبئة في أوساط مختلفة. كما أنها ملزمة بتحديد أولويات المطالب استعجالية وطبيعتها الاجتماعية وانتشار المعنيين بها على جغرافية ممتدة وواسعة ما أمكن. ثم العمل على الرفع من الوعي الحسي الفردي وسط الشباب الى وعي جماعي هادف مع امكانية الفعل بواسطة تنظيمات مرنة وبأساليب الديمقراطية المباشرة.

أن الحركة معنية بشكل كبير كلما تقدمت أشكالها النضالية الى ربط تنسيقات مع القوى المناضلة وضد المخزن وكل من يواجه السياسات اللاشعبية والطبقية التي تدفع الجماهير الشعبية وضمنها شرائح واسعة من الشباب المناضل من أجل مطالب عامة ومشتركة في أبعادها الطبقية.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

مهرجان تضامني مع المعتقلين السياسيين

نظم كل من حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب النهج الديمقراطي العمالي، والحزب الاشتراكي الموحد، مهرجانا تضامنيا مع المعتقلين السياسيين يوم السبت 20 يونيو 2026، بمشاركة عائلات المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والمدنية، وبحضور شخصيات ديمقراطية وحقوقية. نقدم هنا كلمة المكتب السياسي للحزب والإعلان المشترك الصادر عن المهرجان الخطابي حول الاعتقال السياسي والحريات العامة

كلمة المكتب السياسي في المهرجان الخطابي حول الاعتقال السياسي

عائلات المعتقلين السياسيين/ات والشهداء والمختطفين مجهولي المصير

الرفاق/ات، الإخوة/ات ممثلو القوى السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية والمنظمات الشبيبية والنسائية الحاضرة معنا في هذا المهرجان الخطابي

الحضور الكريم، باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وباسم كافة مناضلاته ومناضليه، نحييكم/م تحية النضال والصمود والوفاء للشهداء.

بداية لابد من أن نحيي عاليا رفاقنا ورفيقاتنا في الحزب الاشتراكي الموحد وفي فدرالية اليسار الديمقراطي وفي كافة القوى المناضلة على تضامهم/ن مع حزبنا ضد التضييق والحصار والقمع الذي يعرض له وحرمانه من حقه في عقد مؤتمره الوطني السادس في قاعة أو فضاء عمومي.

الرفاق/ات، الحضور الكريم

كما تعلمون يأتي تنظيم هذا المهرجان الخطابي التضامني مع المعتقلين السياسيين كثمرة لتلاقي إرادات الأحزاب اليسارية الثلاثة: الحزب الاشتراكي الموحد وحزب فدرالية اليسار الديمقراطي وحزب النهج الديمقراطي العمالي للتأسيس لفعل يساري مشترك من أجل حقوق الشعب المغربي في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية والتي لا يمكن بدونها الحديث عن الديمقراطية في أبعادها الشاملة. هذا الفعل اليساري المشترك الذي نتمنى أن يترسخ ويتطور ويتوسع ليشمل كافة الاتجاهات والفعاليات اليسارية والديمقراطية في اتجاه بناء الجبهة الديمقراطية التي نعتبرها خطوة أساسية في سيرورة بناء الجبهة الشعبية الواسعة للقطع مع نظام الاستبداد والفساد السائد وإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إن اختيارنا تنظيم هذا المهرجان الخطابي حول موضوع الاعتقال السياسي والمطالبة بإطلاق سراحهم/ن كأول خروج سياسي مشترك بين الأحزاب السياسية و بمناسبة 20 يونيو ذكرى الانتفاضة الشعبية المجيدة بالدار البيضاء وما تمثله من دلالة رمزية ونضالية في التاريخ النضالي الزاخر للشعب المغربي وما قدمه من تضحيات جسام من شهداء ومعتقلين ومختطفين ومنفيين من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية الشعب، إن اختيارنا هذا هو اختيار مدروس ومعبر نابع من قناعتنا المبدئية المشتركة بقضية المعتقلين/ات السياسيين/ات كقضية سياسية وحقوقية عادلة ذات أولوية في النضال من

أجل الديمقراطية. فلا يمكن الحديث عن أي انفراج سياسي في ظل وجود المعتقلين/ات السياسيين/ات في السجون المخزنية واستمرار معاناتهم/ن ومعاناة عائلاتهم/ن وفي استمرار قمع الحريات العامة وفي مقدمتها قمع حرية الرأي والتعبير والتنظيم.

لذلك نعتبر أن النضال من أجل إطلاق سراحهم/ن هو معركة ذات راهنية وذات أولوية قصوى يجب أن نعبئ جميع طاقات وجهود القوى المناضلة لكي نربحها، بل يجب أن نجعل من قضية إطلاق سراحهم/ن قضية تهم الشعب المغربي ككل. لأن المسألة في نهاية المطاف مسألة موازين القوة. فكلما اشتد الضغط الشعبي على النظام كلما اضطر الى تقديم التنازلات التي هي مكتسبات بالنسبة للشعب المغربي وقواه المناضلة في معركته من أجل الديمقراطية.

الحضور الكريم،

إن بلادنا تشهد أزمة شاملة وتدهور خطير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية التي انهارت قدرتها الشرائية وانحدر معظمها إلى دائرة الفقر والبؤس الاجتماعي من جراء السياسات الطبقية الرأسمالية المتوحشة التي ينهجها النظام المخزني تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية والمتمحورة حول الخوصصة وتحرير الاقتصاد وضرب الخدمات العمومية. وكل المؤشرات تشير إلى أن الأزمة ستتفاقم في المستقبل وليست هناك أي إرادة لمعالجتها في ظل تعمق الفساد السياسي والاقتصادي الذي يرعاه النظام باعتباره آلية من آليات استمراره وإعادة إنتاجه رغم كل الشعارات الزائفة حول التنمية والدولة الاجتماعية والمغرب الجديد وغيرها، وفي ظل إغراق البلاد في المديونية التي أصبحت تتجاوز 1200 مليار درهم بما يمثل حوالي 70./. من الناتج الداخلي الإجمالي، وتكلف الشعب ما يفوق 108 مليار درهم برسم ميزانية 2026 فقط لتسديد الديون وأقساطها.

والنظام ليس لديه ما يعطيه سوى المزيد من:

- المديونية وبالتالي المزيد من التبعية الارتهان أكثر للمؤسسات المالية الرأسمالية والدول الامبريالية الشيء الذي سيزيد من الهجوم على المكتسبات الشعبية ومن تدمير خطير لحياة الشعب المغربي على كافة المستويات.

-تكريس وتوسيع التطبيع مع الكيان الصهيوني ضدا على إرادة الشعب المغربي.

-المزيد من القمع السياسي واستهداف الحريات العامة وتكريس دعائم الدولة البوليسية لقمع المعارضين وضبط المجتمع وإخضاعه.

مما يعني أن الاعتقال السياسي سيبقى مستمرا لضمان سيطرة الكتلة الطبقية السائدة ونظامها السياسي. فلا يمكن توهم انتفاء ظاهرة الاعتقال السياسي في ظل المجتمعات الطبقية. انطلاقا من هذا الفهم يجب اعتبار معركة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وانتزاع المكتسبات الديمقراطية واجهة من واجهات الصراع الطبقي الذي يجب على القوى اليسارية والديمقراطية خوضها بروح وحدوية مشتركة وجعلها معركة تهم جميع طبقات وفئات الشعب المغربي. لأنه في النهاية أبناء وبنات الشعب هم/ن هم/ن الذين يناضلون/ن وبالتالي هم/ن من يكونون/ن ضحية للقمع السياسي. وبالتالي فظاهرة الاعتقال السياسي هي ظاهرة طبقية.

بناء على ما سبق فإن المطلوب هو المزيد من النضال والصمود والضغط في مواجهة هذا الهجوم المخزني على الحريات العامة والمكتسبات الشعبية، والمزيد من النضال الوحدوي بين القوى اليسارية المناضلة وكافة القوى الديمقراطية في أفق بلورة برنامج سياسي اجتماعي حد أدنى للتغيير الديمقراطي الحقيقي الذي يحرر الشعب المغربي من الاستبداد والفساد والتبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي المفروض عليه من طرف الكتلة الطبقية السائدة ونظامها السياسي المخزني.

فلنوحد جهودنا جميعا ، فلنكرس العمل الوحدوي الجماعي ونجعل منه البوصلة التي تضبط علاقاتنا و توجه ممارساتنا. فلا سبيل لتحقيق التغيير الديمقراطي الحقيقي غير سبيل النضال الجماهيري الوحدوي الهادف وذي النفس الطويل.

كل التضامن مع كافة المعتقلين/ات السياسيين/ات ومع عائلاتهم.

والحرية الفورية لهم/ن

كل الإدانة لما يتعرضون له من ممارسات قمعية وسوء المعاملة وإهمال طبي وسوء التغذية وغيرها من الممارسات الانتقامية والحاطة بالكرامة.

المجد والخلود لشهداء وشهيدات الانتفاضة المجيدة 20 يونيو ولكافة شهداء الشعب المغربي.

لشهداء فلسطين والمقاومة والحرية عبر العالم.

والنضال مستمر حتى تحرر الشعب المغربي وبناء نظامه الوطني الديمقراطي الشعبي.

الإعلان المشترك الصادر عن المهرجان الخطابي حول الاعتقال السياسي والحريات العامة

انعقد بمدينة الدار البيضاء المهرجان الخطابي المشترك حول موضوع «الاعتقال السياسي والحريات العامة» يوم السبت 20 يونيو 2026 بدعوة من أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي، والنهج الديمقراطي العمالي، والحزب الاشتراكي الموحد، وبمشاركة عائلات المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والمدنية، وبحضور شخصيات ديمقراطية وحقوقية.

وبعد الاستماع إلى كلمات الأحزاب المنظمة وشهادات عائلات المعتقلين ومداخلات الفاعلين النقابيين والحقوقيين، والرسائل التضامنية التي تم التوصل بها من تنظيمات وهيئات مغربية ودولية، وباستحضار الذكرى الخامسة والأربعين لانتفاضة 20 يونيو المجيدة وما تلاها من احتجاجات وحراكات شعبية رافعة مطالب مشروعة لبناء مغرب الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية، فإن المنظمين والمشاركات والمشاركين يؤكدون ما يلي:

1. إن استمرار الاعتقال على خلفية الرأي أو النشاط السياسي أو النقابي أو الحقوقي أو الاحتجاج الاجتماعي السلمي يشكل مساسا خطيرا بالحقوق والحريات الأساسية، ويتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي والتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

2. التضامن الكامل مع كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ومع

تصوير : عبدالرحيم عطونة

عائلاتهم التي تتحمل أعباء إنسانية واجتماعية ونفسية جسيمة نتيجة استمرار الاعتقال والمتابعات.

3. المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين على خلفية سياسية أو حقوقية أو اجتماعية، وفي مقدمتهم معتقلو الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والنشطاء والمدونون والصحافيون والطلبة ومناهضو التطبيع والمبلغون عن الفساد وسائر معتقلي الرأي.

4. الدعوة إلى وقف كافة المتابعات ذات الطابع السياسي أو المرتبطة بممارسة الحقوق والحريات المكفولة دستوريا، ووضع حد لتوظيف القانون الجنائي لتقييد حرية التعبير والاحتجاج والتنظيم.

5. المطالبة بفتح تحقيق مستقل ومحايد ونزيه لكشف الحقيقة كاملة بشأن الظروف والملابسات التي أدت إلى استشهاد شباب جيل Z بالقليعة، وترتيب المسؤوليات القانونية والسياسية، وضمان حق العائلات والرأي العام في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

6. التأكيد على أن معالجة المطالب الاجتماعية والسياسية المشروعة لا تكون بالمقاربة الأمنية والقضائية، وإنما بالحوار الديمقراطي والاستجابة للمطالب العادلة للمواطنات والمواطنين.

7. التعبير عن القلق العميق إزاء مظاهر التراجع الحقوقي والتضييق على حرية التعبير والتنظيم والتظاهر السلمي، وما يرافق ذلك من استهداف للأصوات المنتقدة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

8. التعبير عن التضامن المطلق مع حزب النهج الديمقراطي العمالي، والتنديد بكافة أشكال المنع والتضييق التي تطال حقه المشروع والقانوني في استغلال الفضاء العمومي لعقد مؤتمره الوطني.

9. التأكيد على أن بناء دولة الحق والقانون يقتضي توسيع فضاء الحريات العامة، واحترام استقلال القضاء، وضمان المحاكمة العادلة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والنشطاء من كل أشكال التضييق والاستهداف.

وإذ نحيي عاليا عائلات المعتقلين على صمودها ونضالها المستمر دفاعا عن الحرية والكرامة، فإننا نجدد التزامنا بمواصلة العمل الوحدوي والديمقراطي من أجل:

* الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.
* وقف المتابعات ذات الخلفية السياسية.
* ضمان حرية التعبير والتنظيم والتظاهر السلمي وعقد المؤتمرات في الفضاءات العامة.
* كشف الحقيقة كاملة في جميع ملفات الانتهاكات الجسيمة للحقوق والحريات.
* بناء مغرب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

الحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي

الكرامة والعدالة لجميع المواطنات والمواطنين

الدار البيضاء، 20 يونيو 2026

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع خريبكة:

نساند قرار تطوير وتوسيع العرض الجامعي بخريبكة، خدمة لطلبة الإقليم واستقرار الأساتذة، ونطالب بتنفيذه، وبتوفير حي ومطعم جامعيين خاصين بالطالبات والطلبة

سبق لمجلس جامعة السلطان مولاي سليمان بجهة بني ملال - خنيفرة، المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2025، أن صادق على مقترح إعادة هيكلة الكلية المتعددة التخصصات بخريبكة، بتقسيمها إلى أربع مؤسسات جامعية مستقلة، وهي :

- كلية اللغات والعلوم الإنسانية ؛
- - كلية العلوم التطبيقية ؛
- - كلية العلوم القانونية ومهن التوثيق؛
- - كلية الإقتصاد وتدبير المؤسسات .
- وهو القرار الذي ثمنه الجمع العام الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي فرع خريبكة - خنيفرة، لكنه أبدى استغرابه من عدم تفعيله لحد الآن إسوة بمؤسسات جامعية أخرى، وأكثر من ذلك عبر عن قلقه وتخوفه من استبداله بقرار من خارج هياكل الجامعة المنتخبة، خاصة وأن هناك رواج لأخبار متضاربة حول مآل المشروع، مما سيؤدي في حالة تأكيدها إلى إضعاف المؤسسة والإضرار بالطلبة والأساتذة من خلال ترحيلهم نحو مؤسسات أخرى .

- هذا، فبالنسبة لنا في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة، نعتبر أن تقريب خدمات التعليم العالي من الطالبات والطلبة، وتحسين جودتها، وتوفير الشروط المادية والمعنوية المناسبة للطلبة والموظفين، لمن شأنه تطوير التكوين والبحث العلمي، وعليه فإننا:

- 1 - نشاطر الأساتذة والطلبة قلقهم وتخوفهم من أي قرار تعسفي يمس باستقرارهم و يؤدي إلى إضعاف المؤسسة، ونعبر عن مساندتنا لهم في مطلبهم .

- 2 - نثمن الهيكلة الجديدة المصادق عليها، ونطالب بالشروع في تفعيلها، لأن من شأن ذلك تطوير العرض الجامعي بخريبكة، وتقريبه من طلبة الإقليم، مما يخفف على جزء هام منهم وأسرهم الكثير من الأعباء والمصاريف .

- 3 - نطالب كلا من رئيس الجامعة، والوزارة الوصية والحكومة، بالتدخل العاجل من أجل تنفيذ القرار، وتوفير مايلزم من بنيات وتجهيزات ومعدات وموارد بشرية تمكن من إنجاحه .

- 4 - نطالب بتوفير حي ومطعم جامعيين خاصين بالطالبات والطلبة، إسوة بما يتم في الفقيه بنصالح، لتجنيبهم الكثير من المصاريف والأعباء التي تؤثر سلبا على دراستهم، وتساهم في تنامي الهدر الجامعي .

مكتب الفرع .

خريبكة في 18 يونيو 2026

عاملات وعمال الكابلاج في المغرب: بين الاستغلال المكثف ونفور اليد العاملة

يشكل قطاع الكابلاج (صناعة الأسلاك والتجهيزات الكهربائية الخاصة بالسيارات والطائرات) أحد أهم القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير في المغرب. وقد جرى تقديمه لسنوات باعتباره نموذجاً لنجاح سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص الشغل، خصوصاً في مناطق مثل طنجة والقنيطرة والدار البيضاء ومكناس. غير أن الواقع الذي تعيشه آلاف العاملات والعمال داخل مصانع الكابلاج يكشف عن تناقض صارخ بين الأرباح الضخمة التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات وبين الأوضاع الاجتماعية والمهنية الصعبة للقوى العاملة.

خلال السنوات الأخيرة، أصبح قطاع الكابلاج يعرف نسبة مرتفعة من دوران اليد العاملة، حيث يغادر العديد من العمال والعاملات وظائفهم بعد أشهر قليلة فقط من التشغيل. وقد دفع هذا الوضع الشركات إلى تنظيم حملات توظيف متواصلة لتعويض المغادرين. والسؤال المطروح هو: لماذا تنفر هذه الفئة من العمل في قطاع الكابلاج رغم محدودية فرص الشغل المتاحة؟

من منظور طبقي، لا يمكن فهم هذه الظاهرة بعيداً عن طبيعة الاستغلال السائد داخل هذا القطاع. فالعامل أو العاملة يبيع قوة عمله مقابل أجر غالباً ما يقترب من الحد الأدنى للأجور، بينما يساهم في إنتاج قيمة اقتصادية أكبر بكثير مما يتقاضاه. هذا الفارق بين ما ينتجه العامل وما يحصل عليه هو مصدر الربح الرأسمالي، وكلما ارتفعت وتيرة العمل وانخفضت الأجور زادت أرباح الشركات.

تعتمد مصانع الكابلاج على نظام إنتاج مكثف يقوم على السرعة والانضباط الصارم. فالعامل مطالب بإنجاز عدد محدد من القطع في الساعة، مع مراقبة دقيقة للأداء والإنتاجية. وفي كثير من الأحيان يؤدي الضغط المتواصل إلى الإرهاق الجسدي والنفسي، خصوصاً أن العمل يتطلب الوقوف لساعات طويلة والقيام بحركات متكررة تؤثر على العضلات والمفاصل والعمود الفقري.

كما تعاني العاملات، اللواتي يشكلن نسبة مهمة من اليد العاملة في هذا القطاع، من أعباء إضافية مرتبطة بالعمل المنزلي ورعاية الأسرة، ما يجعل ساعات العمل الطويلة والتنقل اليومي الشاق عبئاً مضاعفاً. وتزداد المعاناة عندما تكون المصانع بعيدة عن أماكن السكن أو عندما تفرض ساعات عمل إضافية خلال فترات ارتفاع الطلب.

ولا يقتصر الأمر على ظروف العمل داخل المصنع، بل يشمل أيضاً هشاشة الأوضاع الاجتماعية. فكثير من العمال يجدون أنفسهم عاجزين عن تلبية حاجياتهم الأساسية رغم اشتغالهم بشكل دائم. فارتفاع أسعار المواد الغذائية والسكن والنقل يجعل الأجر الشهري غير كاف لضمان مستوى عيش كريم، ما يدفع بعضهم إلى البحث عن قطاعات أخرى أو الهجرة الداخلية نحو أنشطة أقل استقراراً ولكنها توفر دخلاً أفضل.

وتكشف الاحتجاجات والإضرابات التي عرفتها بعض وحدات الكابلاج خلال السنوات الماضية عن وجود تذمر متزايد من ضعف الأجور، وسوء ظروف العمل، والاقتطاعات، وصعوبة الترقية المهنية. كما يشتكي العمال من ضعف التمثيل النقابي داخل عدد من الوحدات الإنتاجية ومن الضغوط التي قد يتعرض لها الناشطون النقابيون.

إن نفور العاملات والعمال من قطاع الكابلاج لا يمكن تفسيره بغياب «ثقافة العمل» كما يروج بعض أرباب العمل، بل يعود أساساً إلى التناقض بين الجهد المبذول والعائد المحصل عليه. فحين يشعر العامل أن مجهوده لا ينعكس على تحسين شروط حياته، يصبح البحث عن بديل أمراً طبيعياً حتى وإن كان ذلك البديل غير مضمون.

ومن منظور ماركسي، فإن أزمة اليد العاملة في قطاع الكابلاج ليست سوى تعبير عن التناقض الجوهري بين رأس المال والعمل. فالشركات تسعى باستمرار إلى رفع الإنتاجية وخفض تكاليف العمل لتعظيم الأرباح، بينما يسعى العمال إلى تحسين أجورهم وظروف عيشهم. ومع تعمق هذا التناقض تتزايد أشكال المقاومة العمالية، سواء عبر الاحتجاجات أو عبر ما يمكن تسميته «التصويت بالأقدام»، أي مغادرة العمل بحثاً عن شروط أفضل.

لذلك فإن معالجة ظاهرة النفور من العمل في الكابلاج لا تتطلب فقط حملات توظيف جديدة، بل تستدعي مراجعة شاملة لشروط العمل والأجور واحترام الحقوق النقابية والصحية. فاستمرار الاعتماد على الاستغلال المكثف قد يضمن أرباحاً سريعة للشركات، لكنه يهدد في المدى المتوسط استقرار القطاع نفسه. أما الحل الحقيقي فيكمن في جعل العامل والعاملة محور العملية الإنتاجية، وضمان نصيب عادل لهما من الثروة التي يساهمان في إنتاجها.

آ. خ

القمع لن يحل أزمة سيكوميك:

كل التضامن مع العاملات والعمال في مواجهة الحكرة والتشريد

المصطفى خياطي

مرة أخرى، تواجه عاملات وعمال شركة سيكوميك آلة القمع بدل الاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة. فالتدخل الذي استهدف اعتصامهم أمام وزارة التشغيل بالرباط لا يعكس فقط طريقة التعامل مع هذا الملف الاجتماعي المزمن، بل يكشف أيضاً طبيعة الاختيارات الطبقية السائدة، حيث يتم توظيف القوة بعد تسخير القضاء ضد ضحايا التشريد والاستغلال عوض مساءلة المسؤولين عن مآساتهم.

لقد خاض عاملات وعمال سيكوميك سنوات طويلة من النضال والصمود دفاعاً عن حقهم في الشغل والعيش الكريم وحقوقهم الاجتماعية الشغلية. وبعد أن فقدوا مورد رزقهم، وجدوا أنفسهم في مواجهة التهميش والتجاهل، بينما تتراكم معاناة الأسر الكادحة التي دفعت ثمن سياسات اقتصادية لا تراعي سوى مصالح الرأسمال وأرباب العمل. ورغم سلمية أشكالهم الاحتجاجية وإصرارهم على المطالبة بحقوقهم عبر الوسائل المشروعة، كان الجواب في كثير من الأحيان هو القمع والتضييق والمحاكمات.

إن ما وقع يوم الثلاثاء 23 يونيو ليس حادثاً معزولاً، بل يندرج ضمن سياق أوسع يتسم بتنامي الاحتجاجات الاجتماعية بسبب تفاقم البطالة وغلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للجماهير الشعبية. فكلما تعمقت الأزمة الاجتماعية، ازدادت الحاجة لدى أصحاب القرار إلى المقاربة الأمنية/القمعية لضبط والتحكم في الأوضاع، بدل معالجة الأسباب الحقيقية للاحتقان. وهكذا يصبح العامل والعاملة، اللذان يطالبان بحقوقهما، هدفاً للتدخلات القمعية، في حين تبقى السياسات المنتجة للفقر والهشاشة بمنأى عن المساءلة.

ومن منظور طبقي، فإن معركة سيكوميك تتجاوز حدود الشركة نفسها، لأنها تعبر عن واقع تعيشه فئات واسعة من الطبقة العاملة المغربية. فالهجوم على الحقوق الشغلية،و الحرمان وتجريم العمل النقابي وتفشي الهشاشة، وتراجع الحماية الاجتماعية، كلها مظاهر لسياسات تجعل الربح فوق الإنسان، وتضع مصالح الأقلية المالكة فوق مصالح الأغلبية المنتجة للثروة.

إن القمع لن يوفر حلاً لهذا الملف، لأن جوهر المشكلة اجتماعي واقتصادي قبل أن يكون أمنياً. والحل الحقيقي يكمن في إنصاف العاملات والعمال وضمان حقوقهم كاملة، وفتح حوار جدي ومسؤول يفضي إلى تسوية عادلة للملفهم، بعيداً عن منطق التسويف المماطلة و القمع.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، تبرز ضرورة توسيع دائرة التضامن مع عاملات وعمال سيكوميك من طرف الحركة النقابية والقوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية. فالمعركة ليست معركة فئة معزولة، بل هي جزء من النضال الأوسع ضد الاستغلال والتهميش وضد كل السياسات التي تحمل الكادحين أعباء الأزمات الاقتصادية.

إن الكرامة لا تُقمع، والحقوق لا تسقط بالتقادم، والنضالات العادلة لا يمكن أن تنتهي بالهراوات. وما دام الظلم قائماً، فإن المقاومة الشعبية والاجتماعية ستستمر بأشكال متعددة حتى تحقيق مطالب العاملات والعمال وانتزاع حقوقهم المشروعة. ولذلك فإن الواجب اليوم هو إدانة القمع، والتشبث بالحق في الاحتجاج ، وتعزيز وحدة الطبقة العاملة في مواجهة كل أشكال الاستغلال والحكرة.

المجد لنضالات العاملات والعمال. والتضامن الكامل مع عاملات وعمال سيكوميك في معركتهم العادلة من أجل الشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الخلفيات الطبقية لإسقاط قانون تسقيف أسعار المحروقات وتأميم شركة سامير داخل البرلمان المغربي

المصطفى خياطي

أعاد إسقاط المبادرات التشريعية الرامية إلى تسقيف أسعار المحروقات وتأميم شركة سامير إلى الواجهة النقاش حول طبيعة السلطة الاقتصادية والسياسية في المغرب، وحدود الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات "المنتخبة" في مواجهة مصالح الرأسمال الكبير، وهل هي فعلا موجودة لذلك أم أنها مجرد آلية في يد الطغمة السائدة تأتمر بأوامرها لتمرير و شرعنة قوانين لحماية مصالحها الريعية و مصالح الرأسمال الأجنبي و العابرة للقارات.

فبعيدا عن التبريرات التقنية والقانونية التي قدمتها الأغلبية الحكومية ومعها قوى سياسية أخرى داخل البرلمان، يطرح هذا الملف سؤالا جوهريا يتعلق بالخلفيات الطبقية التي تحكم اتخاذ القرار الاقتصادي، وبالعلاقة القائمة بين الدولة والكتل الاقتصادية المهيمنة.

لقد شهد المغرب منذ تحرير أسعار المحروقات سنة 2015 انتقالا كاملا من نظام ضبط الأسعار إلى نظام السوق المفتوحة. وقد رُوّج لهذا الخيار باعتباره وسيلة لتعزيز المنافسة وخفض الأسعار وتحسين جودة الخدمات. غير أن الواقع أظهر أن المستفيد الأكبر من هذا التحرير لم يكن المستهلك المغربي، بل شركات التوزيع الكبرى التي راكمت أرباحا ضخمة في ظل غياب آليات فعالة للمراقبة والتسقيف.

في هذا السياق برزت مطالب شعبية ونقابية وسياسية تدعو إلى وضع سقف لأسعار المحروقات يحد من المضاربات ويحمي القدرة الشرائية للطبقات الشعبية. كما تجددت الدعوات إلى تأميم شركة سامير باعتبارها المنشأة الوحيدة للتكرير في البلاد، والتي توقفت عن الإنتاج منذ سنوات نتيجة تراكم الديون والصعوبات المالية.

غير أن هذه المطالب اصطدمت برفض داخل المؤسسة التشريعية، وهو رفض لا يمكن فهمه فقط من خلال الاعتبارات الاقتصادية المعلنة، بل ينبغي ربطه بالبنية الطبقية للمجتمع المغربي وبطبيعة التحالفات التي تشكل قاعدة النظام الاقتصادي القائم.

من منظور ماركسي/ جدلي، لا تمثل الدولة جهازا محايدا يقف فوق الطبقات الاجتماعية، بل تشكل في جوهرها أداة لتنظيم التوازنات بين الطبقات مع الحرص على إعادة إنتاج شروط هيمنة الطبقة المسيطرة اقتصاديا. وفي الحالة المغربية، يرتبط جزء مهم من الرأسمال الكبير بقطاعات التجارة والاستيراد والخدمات المالية والعقارية، بينما تظل الصناعة التحويلية والإنتاجية أقل وزنا في البنية الاقتصادية.

وتعتبر سوق المحروقات واحدة من أكثر القطاعات ربحية بالنسبة للرأسمال الاحتكاري و الكمبرادوري . لذلك فإن أي محاولة لتسقيف الأسعار أو إعادة إدخال الدولة كفاعل مباشر في مجال التكرير والتوزيع تمثل مساسا بمصالح اقتصادية نافذة تمتلك وسائل ضغط وتأثير داخل مراكز القرار.

إن رفض تسقيف الأسعار يعكس في جوهره انتصارا لمنطق السوق الحرة و النيوليبرالية المتوحشة على حساب الحاجات الاجتماعية. فالدفاع عن «حرية المنافسة» يصبح في الواقع دفاعا عن حرية الاحتكارات في تحقيق أقصى الأرباح، حتى عندما يؤدي ذلك إلى تآكل القدرة الشرائية لملايين الأسر الكادحة، لأن ارتفاع أسعار المحروقات يليه ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية و النقل.

إن إسقاط قانون تسقيف أسعار المحروقات ومقترحات تأميم شركة سامير يعكس طبيعة الاختيارات الاقتصادية السائدة في المغرب، والتي تمنح الأولوية لمصالح الرأسمال الكبير ولآليات السوق على حساب التدخل العمومي والحماية الاجتماعية. ومن منظور طبقي، فإن هذا القرار يعبر عن ميزان قوى يميل لصالح الفئات المستفيدة من الاقتصاد الريعي والاحتكاري، في مقابل مطالب شعبية متزايدة تدعو إلى سياسات اقتصادية أكثر عدالة،

وهنا يظهر التناقض بين مصالح الأغلبية الشعبية التي تبحث عن أسعار معقولة للطاقة، ومصالح الرأسمال التجاري والمالي المستفيد من استمرار الوضع القائم.

أما فيما يتعلق بشركة سامير، فإن قضية التأميم تتجاوز مجرد إنقاذ مقاولة متوقفة. فالشركة تمثل أداة استراتيجية يمكن أن تمنح المغرب جزءا من سيادته الطاقية، وتوفر إمكانيات للتدخل العمومي في سوق المحروقات. لذلك فإن رفض التأميم يعكس خيارا سياسيا واقتصاديا أوسع يقوم على تقليص دور القطاع العمومي وتوسيع مجالات الربح أمام الرأسمال الخاص.

لقد أظهرت الأزمات الدولية المتعاقبة،من أزمة 2008 و من جائحة كورونا إلى الحروب والتوترات الجيوسياسية، أهمية امتلاك الدول لقدرات إنتاجية وطنية في المجالات الاستراتيجية. وفي هذا الإطار أصبحت عودة سامير إلى العمل مطلبا يرتبط بالأمن الطاقي الوطني و سيادته، بقدر ما يرتبط بالقضايا الاجتماعية. غير أن منطق النيوليبرالية السائد يفضل ترك هذا المجال الحيوي خاضعا لاعتبارات الربح الخاص ولتقلبات السوق العالمية.

إن إسقاط هذه المبادرات داخل البرلمان يبرز أيضا حدود الديمقراطية التمثيلية عندما يتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالمصالح الاقتصادية الكبرى. فالبرلمان، رغم كونه فضاء للنقاش السياسي، يظل محكوما بموازين القوى الاجتماعية السائدة خارج أسواره. وعندما تكون الكتلة الرأسمالية المهيمنة قادرة على التأثير في السياسات العمومية، فإن القرارات المتخذة غالبا ما تعكس مصالحها أكثر مما تعكس مطالب الفئات الشعبية.

ومن هنا يمكن القول إن معركة تسقيف أسعار المحروقات وتأميم سامير ليست مجرد معركة تقنية حول تدبير قطاع اقتصادي معين، بل هي جزء من صراع اجتماعي أوسع بين منطقين متعارضين: منطق يجعل الطاقة سلعة خاضعة بالكامل لقوانين الربح والسوق، ومنطق يعتبرها خدمة استراتيجية يجب أن تخضع لاعتبارات السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

إن استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور القدرة الشرائية يعمق من أهمية هذا النقاش. فالمحروقات ليست سلعة معزولة، بل تؤثر على النقل والإنتاج وأسعار المواد الأساسية والخدمات. وبالتالي فإن أي سياسة تتعلق بهذا القطاع تنعكس مباشرة على حياة الطبقات العاملة والفئات الشعبية.

خلاصة القول، إن إسقاط قانون تسقيف أسعار المحروقات ومقترحات تأميم شركة سامير يعكس طبيعة الاختيارات الاقتصادية السائدة في المغرب، والتي تمنح الأولوية لمصالح الرأسمال الكبير ولآليات السوق على حساب التدخل العمومي والحماية الاجتماعية. ومن منظور طبقي، فإن هذا القرار يعبر عن ميزان قوى يميل لصالح الفئات المستفيدة من الاقتصاد الريعي والاحتكاري، في مقابل مطالب شعبية متزايدة تدعو إلى سياسات اقتصادية أكثر عدالة، وإلى استعادة الدولة لدورها في القطاعات الاستراتيجية بما يخدم مصالح الأغلبية الكادحة. وما يزكي هذا الكلام، فلا أدل عليه، و نحن بصدد كتابة هذا المقال، بلغ إلى علمنا أن البرلمان المغربي أسقط قانونا آخر يتعلق باستفادة الأرامل من معاشات أزواجهن. مقابل دافعهم عن تعويضاتهم الريعية.

النضال الوحدوي لليسار، ضرورة لهزم العدو الطبقي

» إن التحالفات والعمل المشترك والجبهات تبنى في الواقع الحي للصراع الطبقي....

ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي يتناول إشكالية مطلب وحدة اليسار المغربي، التي طال انتظارها والاشتغال عليها منذ سبعينيات القرن الماضي حينما كانت مطروحة، إلى حد ما، على جدول اهتمامات مكونات اليسار الماركسي اللينيني إبان تلك المرحلة، وخاصة بين منظمتي «إلى الأمام» و «23 مارس» الماركسيتين اللينينيتين، مرورا بمختلف التجارب والمحاولات الوحدوية التي عرفتها الساحة السياسية في مراحل مختلفة من تطور الصراع الطبقي ببلادنا إلى يومنا هذا، ونذكر من هذه التجارب، على سبيل الأمثلة، محاولات تجميع اليسار سنة سنتي 1993/1994 عبر ما سمي لقاءات بوزنيقة، وميلاد تجمع اليسار الديمقراطي (المنحل لاحقا) الذي ضم كلا من حزب النهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي واليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني الاتحادي ، التي تم التوقيع على تأسيسه في يناير 2005، وصولا إلى الوحدة الاندماجية بين المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة الديمقراطي الاشتراكي (أقلية داخله رفضت الاندماج وما زالت تشتغل تحت نفس الاسم ح ط د ش) وتيار الوفاء للديمقراطية الذي كان سابقا ملتحقا بالاشتراكي الموحد، وهناك تجارب أخرى لا يتسع المجال لجردها كاملة.

ضرورة وحدة اليسار المغربي مطلب سياسي مجتمعي

عبد السلام العسال

تقديم:

يتناول ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي إشكالية مطلب وحدة اليسار المغربي، التي طال انتظارها والاشتغال عليها منذ سبعينيات القرن الماضي حينما كانت مطروحة، إلى حد ما، على جدول اهتمامات مكونات اليسار الماركسي اللينيني إبان تلك المرحلة، وخاصة بين منظمتي «إلى الأمام» و «23 مارس» الماركسيتين اللينينيتين، مرورا بمختلف التجارب والمحاولات الوحدوية التي عرفتها الساحة السياسية في مراحل مختلفة من تطور الصراع الطبقي ببلادنا إلى يومنا هذا، ونذكر من هذه التجارب، على سبيل الأمثلة، محاولات تجميع اليسار سنة سنتي 1993/1994 عبر ما سمي لقاءات بوزنيقة، وميلاد تجمع اليسار الديمقراطي (المنحل لاحقا) الذي ضم كلا من حزب النهج الديمقراطي وحزب الطليعة الديمقراطي واليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني الاتحادي ، التي تم التوقيع على تأسيسه في يناير 2005، وصولا إلى الوحدة الاندماجية بين المؤتمر الوطني الاتحادي والطليعة الديمقراطي الاشتراكي (أقلية داخله رفضت الاندماج وما زالت تشتغل تحت نفس الاسم ح ط د ش) وتيار الوفاء للديمقراطية الذي كان سابقا ملتحقا بالاشتراكي الموحد، وهناك تجارب أخرى لا يتسع المجال لجردها كاملة.

لقد شكل موضوع وحدة اليسار المغربي أحد أكبر الاهتمامات التي اشتغلت عليها جريدة النهج الديمقراطي ونشرت بشأنه العديد من المقالات في مجموعة من الأعداد السابقة، كما أفردت له ملفات خاصة في أعداد سابقة، كان آخرها العدد المزدوج 616/617، الذي تواجد في الأكشاك من 31 يوليوز إلى 03 شتنبر 2025، والعدد 658، الصادر في الأسبوع المنصرم من 18 إلى 24 يونيو 2026، والذي كان موضوعه «اليسار اليوم الواقع والآفاق».

وتعود الجريدة اليوم، تفاعلا منها مع دينامية المحاولات الوحدوية اليسارية الجديدة التي تعرفها الساحة السياسية في الفترة الراهنة، والتي توجت أخيرا، على الخصوص، بمحطتين مهمتين في هذا السياق، هما: - اللقاء الثلاثي المشترك المنعقد بتاريخ 22 ماي 2026، بالدار البيضاء، بين المكاتب السياسية للمكونات اليسارية الثلاثة لكل من فدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي، والذي انتهت أشغاله بإصدار بلاغ مشترك، من بين ما جاء فيه، تأكيد المكاتب السياسية الثلاثة على «أن التحديات الكبيرة للمرحلة تفرض تعزيز العمل الوحدوي، كما تفرض العمل على إطلاق مبادرات مشتركة ونفسا نضاليا موحدا من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية»؛ والاتفاق على ضرورة «إطلاق مبادرات نضالية ميدانية مشتركة خلال المرحلة المقبلة بداية بتنظيم مهرجان خطابي حول الاعتقال السياسي» (تم تنظيمه بنجاح يوم السبت 20 يونيو الجاري بالدار البيضاء)؛

الندوة الصحفية المشتركة بين حزبي فدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، المنعقدة بتاريخ 03 يونيو 2026، بالدار البيضاء، التي تم الإعلان خلالها على تشكيل «تحالف اليسار» بين الحزبين وعلى العمل بشكل مشترك في خوض الانتخابات المقبلة، مع التأكيد على أن هذا التحالف ليس سقفه هو الانتخابات وإنما هو تحالف استراتيجي بين الحزبين أملته شروط الأوضاع العامة في البلاد، وفق ما صرح به الأمين العام لفدرالية اليسار الديمقراطي، حيث قال خلال الندوة الصحفية بأن «تحالف اليسار لا يقتصر على كونه إطارا انتخابيا ظرفيا، بل يمثل مشروعا سياسيا» مؤكدا أنه «تحالف سياسي وليس انتخابيا فقط، وسيكون له ما بعده، ولدينا الإرادة والوعي الكافيان لضمان استمراره وتطويره».

السياق العام الوطني ومطلب وحدة اليسار:

تشكلت هاتان المحطتان السياسيتان الوحدويتان في ظل شروط سياسية واقتصادية واجتماعية متأزمة، تتسم:

سياسيا: بمواصلة النظام المخزني تغوله وتسلطه عبر استمرار سعيه المحموم لإغلاق الحقل السياسي وتشديد قبضة القمع والحصار على كل القوى والفعاليات المناضلة، وتزايد استمراره في اعتقال المعارضين/ات لسياسته الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، واستمرار تواجد العديد من المعتقلين السياسيين في سجون الذل والعار، وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف وحراك جيل زيد والمدونون ونشطاء منصات التواصل الاجتماعي وغيرهم، وتفاقم قمع الحق في التنظيم والحريات العامة، والتدبير السيء للشأن العام الوطني والمحلي، والتحكم المخزني في كل دواليب الحياة السياسية وتسييجها بمزيد من القوانين والقرارات المكبلة لممارسة العمل السياسي التقدمي بحرية، ويتم كل ذلك في ظل التهييج المسعور للدعاية للانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في 23 شتنبر 2026، وسط ترقب فشلها الذريع بسبب عدم ثقة الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا فيما يسمى المؤسسات المنتخبة الفاقدة للشرعية والمشروعية والمنعدمة الإرادة والسيادة والاستقلالية والجرأة لاتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشعب المغربي وطبقاته الكادحة؛

اقتصاديا واجتماعيا: تتسم الأوضاع بالمزيد من التدهور على كافة المستويات، ومن بين مؤشرات ذلك، «بلوغ المديونية الخارجية (حوالي 70 مليار دولار، ما يجعل المغرب هو الأول على مستوى الدول العربية مقارنة بعدد السكان)، ووصول الدين العام إلى 1200 مليار درهم، حيث أن 80% من الديون الجديدة تصرف لتغطية الديون القديمة، تفاقم حجم عجز الميزانية (27.8 مليار درهم خلال أول خمسة أشهر من سنة 2026، مقابل 22.9 مليار درهم في الفترة نفسها من سنة 2025)، إفلاس وإغلاق ما لا يقل عن 50 ألف مقاولة صغيرة وصغيرة جدا سنة 2025، ارتفاع نسبة البطالة إلى 13.1%، ما يعادل مليونا و600 ألف معطل(ة) بمن فيهم/ن حاملو/ات الشهادات العليا، ويضاف إلى ذلك أن ثلاثة ملايين ونصف شاب (ة) هم/ن دون عمل ولا تكوين ولا دراسة، و37% من الشباب ما بين15 و24 سنة دون عمل، و80% تشتغل في القطاع غير المهيكل دون التوفر على أي حق من الحقوق الشغلية، وتتصارع للحصول، كأقصى حد، على 30% من الناتج الداخلي الخام بينما أقل من 20% يستحوذون على 70%منه، و4.5 مليون فقير(ة) لم تجد لهم/ن الدولة أي حل لإنقاذهم من آفة الفقر والعطالة والتهميش، و90% من الشعب غير قادر على الادخار وخاصة في ظل موجات الارتفاع الصاروخي للأسعار...، ومع ذلك يتجه النظام المخزني لصرف200 مليار درهم لاستضافة 33 مقابلة في كرة القدم في سنة 2030، وإقامة ملاعب رياضية بعشرات الملايير من الدراهم، وعلى سبيل المثال فملعب بنسليمان وحده سينشأ بخمسة ملايير درهم حسب تصريح فوزي لقجع لوسائل الإعلام، في الوقت الذي يحتل فيه التعليم بالمغرب الرتبة 154 من حيث الجودة و120 من حيث العدالة في ولوجه من طرف بنات وأبناء نفس الشعب، و121 من حيث الحس النقدي، وفي الوقت الذي يحتل فيه المغرب الرتبة 96 عالميا في الرعاية الصحية في ظل انهيار تام للمنظومة الصحية المتهالكة» (من كتابات الباحث الاقتصادي أيوب الرضواني على صفحته في الفايسبوك، بتصرف). ويتم كل ذلك في ظل تحكم فراقشية المخزن في الميزانية العامة ومواصلة نهبها في إطار صفقات ومخططات مشبوهة، من بينها نهب ما لا يقل عن 76 مليار درهم في إطار ما سمي بدعم استيراد الأبقار وأغنام عيد الأضحى. (العدد الثالث من مجلة ملفات حول « لفراقشية: حكومة اللوبيات، 76 مليار درهم من الدعم العمومي، أين ذهبت؟).

إن هذه الأوضاع المتدهورة على كل الأصعدة، والتي رصدنا منها نماذج فقط على سبيل الذكر لا الحصر، تفرض، وأكثر من أي وقت مضى، على القوى اليسارية بمختلف تفرعاتها واختلافاتها ومشاربها الإيديولوجية، بناء جبهة سياسية يسارية موحدة، تشتغل على قاعدة برنامج عمل سياسي واضح متفق عليه، قابل للتنفيذ والتقييم والتطوير والتثوير حسب تطور مراحل الصراع الطبقي ببلادنا، غير أن هذه الوحدة المأمولة غير ممكنة التحقق إلا إذا تمكنت قوى اليسار من معالجة الاختلالات والعوائق التي حالت دون نجاح مختلف التجارب الوحدوية المشار إلى بعضها أعلاه، والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي:

في عوائق وحدة اليسار:

في العمق يمكن القول بأن كل العوائق التي حالت دون نجاح التجارب الوحدوية اليسارية السابقة، يمكن التغلب عليها، أو على الأقل، على

التتمة في ص 7

أغلبها، إذا ما استحضرت هذه القوى المصلحة الحقيقية لجماهير شعبنا في التغيير، والتي يجب أن تكون فوق كل الصراعات والاختلافات الداخلية لهذه القوى، ذلك أن هذه العوائق ليست صعبة أو كبيرة أو معقدة إلى الحد الذي لا يمكن معه معالجتها إيجابيا بما يؤدي إلى الوحدة عوض المزيد من التشرذم والتشتت والتفرقة، وبقراءة متأنية لأهم العوائق التي أفشلت التجارب الوحدوية السابقة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع، يمكن ذكرها كما يلي:

عوائق فكرية عامة: تتصل بالمرجعية النظرية والإيديولوجية لكل مكون من مكونات اليسار، وما يستتبع ذلك من اختلافات في أدوات ومنهجية تحليل الأوضاع، وفي الرؤية للتغيير، وفي تسطير البرامج النضالية، وفي رسم الأهداف المرحلية والاستراتيجية، وفي ترتيب التناقضات وبناء التكتيكات على ضوئها، فبسبب هذه العوائق الفكرية، نجد أنفسنا أمام نوعين من اليسار:

يسار إصلاحي يؤمن بأن التغيير يأتي عن صناديق الاقتراع (والانتخابات) من داخل المؤسسات في تزاوج مع النضال الميداني، وسقف التغيير بالنسبة لهذا اليسار هو إقامة نظام ملكية برلمانية قائم على دولة المؤسسات وعلى فصل حقيقي للسلط المستند إلى دستور ديمقراطي يقر بأن الشعب هو مصدر السلطة.

يسار راديكالي يعتبر أن المؤسسات «المنتخبة» فاقدة للشرعية والمشروعية، فهي متحكم فيها مخزنيا، ولا يمكن للتغيير أن يأتي من داخلها في الظرف الراهن، والرهان على التغيير هو الشارع، أي النضال الميداني الجماهيري المنظم والمسؤول؛

عوائق سياسية: تتمثل أساسا في الاختلافات حول بعض القضايا الأساسية، ومنها الموقف من النظام (أي نظام سياسي نريد؟) وقضية الصحراء، وقضية الانتخابات، وترتيب طبيعة التناقضات المعتملة في المجتمع، وسقف التغيير المنشود؛

عوائق تنظيمية: مرتبطة بكون كل مكون يساري متشبثا بإطاره التنظيمي الذي يناضل من داخله، وليس له الاستعداد ولا الإرادة للتفكير في صيغة إطار موحد يحتضن الجميع.

ويمكن أن تتفرع هذه الأنواع الثلاثة من العوائق إلى مطبات تفصيلية أخرى، كالحسابات الضيقة، وتضخم الأنا الحزبية، والتدبير السيء للاختلاف، والتضخيم من القضايا الخلافية، وتهميش القضايا المشتركة، وإساءة التواصل السياسي، وإضاعة الفرص المتاحة أو تبخيس أهميتها، وسوء ترتيب التناقضات بين المكونات اليسارية إلى غير ذلك من هذه المطبات والاختلالات التي تتفجر وتطغى وتتراكم هنا أو هناك، ما يجعل منها عوائق إضافية نحو بناء أي عمل سياسي يساري موحد.

في سبل تجاوز العوائق وبناء جبهة يسارية سياسية موحدة: بالنظر لكون هذه العوائق والمطبات والاختلالات، قد لازمت اليسار عبر مختلف مراحل تطوره التاريخي، وبالنظر لتفاقمها وتراكمها منذ ما يزيد على خمسة عقود من الزمن على الأقل، منذ سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، وبالنظر لفشل عدة محاولات وتجارب وحدوية سابقة بسببها، وبالنظر لاستمرار نفس بعض العقليات التي عملت بوعي أو بدونه في تغذيتها وتضخيمها عوض العمل على المساهمة في تذليلها والتغلب عليها، بناء على ذلك كله فإن هناك من يعتقد أن العمل على تجاوزها مسألة مستحيلة المنال، بيد أن التفكير السياسي العلمي، الذي يضع مصلحة الجماهير الشعبية فوق كل اعتبار، لا يؤمن بأي شيء مستحيل من شأنه إعاقة أو منع بناء عمل سياسي يساري موحد، وبالتالي تشكيل جبهة سياسية يسارية قادرة على قيادة النضال الشعبي وتغيير الأوضاع، صحيح أن المسألة ليست سهلة بمكان، بل هي صعبة للغاية للأسباب المشار إليها أعلاه، غير أنها ليست مستحيلة ولا هي قدر أبدي محتوم متحكم في تركيبة وبنية اليسار، بل على العكس من ذلك، فإن إمكانيات توحيد اليسار متوفرة، متاحة، متعددة ومتنوعة، يجب فقط الاجتهاد بإرادة توحيدية قوية لإعمالها وتفعيلها بما يخدم هدف وحدة اليسار، ونذكر من هذه الإمكانيات على الخصوص، ما يلي:

المرجعية الفكرية العامة: صحيح أن هناك اختلافات جوهرية على المستويات الإيديولوجية بين مكونات اليسار، غير أن ما يوحدها جميعا هي أنها كلها تنهال من الفكر الاشتراكي والتقدمي عموما، وهذا ما يجعلها تتقاسم، وإن بتفاوت، مجموعة من القيم التي تجعلها متقاربة على المستوى الفكري العام، وبالنتيجة على المستوى السياسي أيضا؛

وحدة المبادئ العامة: تتقاسم مكونات اليسار المغربي مجموعة من المبادئ التي تشكل بوصلتها في النضال، من جهة، ضد السياسات الطبقية الرجعية المعادية لحقوق شعبنا على المستوى الوطني، ومن جهة أخرى ضد الإمبريالية والصهيونية على المستوى الدولي؛

وحدة الأهداف: كثيرة هي الأهداف المشتركة التي تناضل من أجلها مكونات اليسار المغربي، ومنها على الخصوص، مناهضة الفساد والاستبداد والتغول المخزني، وقمع الحريات العامة والتضييق على الأصوات المعارضة، والإجهاز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر الإجهاز على التعليم العمومي والصحة العمومية والسكن اللائق والخدمات الاجتماعية، وضرب القدرة الشرائية للغالبية العظمى من جماهير شعبنا، ومواصلة سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإغراق البلاد في المزيد من المديونية الخارجية، والاستمرار في الانصياع الأعمى لتوجيهات وإملاءات المؤسسات الإمبريالية المالية.

هذه إذن بعض العوامل المساعدة، بشكل كبير، على بناء يسار موحد يناضل بشكل وحدوي من أجل تحرر بلادنا من التبعية عبر خلخلة ميزان القوى لصالح نضالات شعبنا، بما يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة كأهداف ملحة لشعبنا.

من أجل برنامج نضالي يجمع، يوحد، ويحد من التناقضات والاختلافات الثانوية:

لا يمكن التقدم في بناء يسار وحدوي وموحد في إطار جبهة سياسية يسارية عريضة مناضلة وفاعلة في مجريات الصراع إذا لم يكن بمقدوره تسطير برنامج نضالي متنوع على مستوى الاهتمامات والأهداف، برنامج واقعي يراعي الإمكانيات الذاتية المتاحة والشروط الموضوعية للصراع الطبقي في المرحلة وفي الآفاق المنظورة، برنامج يكون من بين مقوماته الأساسية وأهدافه الإجرائية، بناء الثقة بين مكونات اليسار على قاعدة استحضار عوامل التجميع والتوحيد والقواسم المشتركة من قيم ومبادئ وأهداف، واستبعاد عناصر التفريق والاختلافات وحتى التناقضات، برنامج، يقوم، بشكل عام وعلى الخصوص، على ما يلي:

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: النضال ضد المخططات التصفوية الخطيرة التي تستهدف: الحق في التعليم العمومي؛ والحق في الصحة العمومية؛ والحق في السكن اللائق؛ والقدرة الشرائية للجماهير الشعبية، والحق في الأرض؛ والحق في الماء، والحق في الشغل؛

على المستوى السياسي: النضال ضد مختلف أشكال الفساد والاستبداد؛ والتغول المخزني؛ وضرب الحريات العامة؛ ومحاربة العمل النقابي؛ وزواج السياسة بالمال، والإفلات من العقاب في الجرائم السياسية وغيرها؛ ومواصلة الاعتقال السياسي للمناضلين/ات والمدونين/ات والصحافيين/ات؛ ومحاصرة التنظيمات السياسية والنقابية الحقوقية والشبيبية والنسائية؛

على المستوى الإعلامي والإشعاعي: استغلال واستثمار ما تتيحه مختلف وسائل التواصل الاجتماعي من إمكانيات هائلة لتكثيف الدعاية لصالح المشروع المجتمعي لليسار، والتحريض ضد السياسات الطبقية الرجعية، وفضح مخططاتها التصفوية، والحضور القوي والمستمر في المنصات والمواقع الرقمية، والترافع المثمر من أجل المطالب الملحة وعلى الخصوص الآنية منها، عبر تنظيم الندوات والموائد المستديرة وغيرها من المحطات والأشكال الملائمة لتسييد فكر اليسار والتعريف به على مستوى واسع؛

على المستوى التثقيفي والتكويني: تسطير برامج تكوينية داخلية دورية، الهدف منها تقوية القدرات الفكرية والسياسية للمناضلين/ات على مستوى تحليل الأوضاع بشكل علمي ملموس، وضبط وترتيب التناقضات المعتملة فيه، وطرح الأسئلة السديدة حول القضايا ذات الانشغالات والأولويات المشتركة، ومعرفة كيفية إعداد البرامج النضالية لملائمة لكل مرحلة، واستخلاص الدروس والعبر من مميزات النضال الوحدوي المشترك وغير ذلك من القضايا الفكرية والسياسية التي يجب أن تحظى بالاهتمام والدراسة والتحليل والاستنتاج.

وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون هذا البرنامج مرنا، منفتحا، قابلا للتحقيق والتقييم والمراجعة والتطوير في كل مرحلة من مراحل تطور النضال الوحدوي المشترك.

فهل تستطيع مكونات اليسار أن تنجح في ذلك؟

القنيطرة بتاريخ 21 يونيو 2026

في بعض تحديات ومهام اليسار المناضل

جمال براجع

تشهد بلادنا أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة ومتواصلة بسبب السياسات الطبقية الرأسمالية المتوحشة التي ينهجها النظام المخزني خدمة للقوى الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة. سياسات أنتجت تفقيرا رهيبا للشعب المغربي وعمقت الفوارق الطبقية والمجالية بشكل صارخ وغير مسبوق مما زاد في اتساع الاحتقان الاجتماعي والسخط الشعبي المعبر عنه في التنامي المتواصل للاحتجاجات والنضالات الشعبية والعمالية في معظم القطاعات الاقتصادية والمهنية والمناطق، وخاصة المهمشة، من أجل العدالة الاجتماعية وظروف عيش كريمة. لكن هذه النضالات والاحتجاجات، رغم زخمها وامتدادها الجغرافي والفئوي وطول نفس بعضها، فإنها تظل مشتتة، وغالبا ما تكون كردود فعل على واقع التهميش والظلم وغياب الخدمات الاجتماعية والممارسات التسلطية للسلطة... وتفتقد للتنظيم والتوجيه والتضامن والتنسيق فيما بينها مما يسهل على أجهزة الدولة المخزنية قمعها وإجهاضها. ومما يساعد على ذلك ضعف القوى التي من المفروض فيها أن تكون في قلب تلك النضالات والاحتجاجات، ونعني بها القوى اليسارية.

فاليسار المناضل، سواء « الديمقراطي» أو «الجذري»، لازال يعاني، على العموم، من الضعف والتشتت والعزلة عن حاضنته الاجتماعية الطبيعية وهي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية، وبالتالي لازال غير قادر عن التأثير السياسي في مجرى الصراع الطبقي والضغط على النظام لتلبية المطالب الشعبية رغم المجهودات والتضحيات التي تقدمها مكوناته. مما يجعل من مهمة الانغراس وسط الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والالتحام بنضالاتها والمساهمة في تأطيرها وتنظيمها وتوجيهها وإعطاءها الأفق السياسي بربطها بمعركة النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي من أكبر التحديات المطروحة على قوى اليسار المناضل، إلى جانب التحديات المرتبطة بالعلاقات فيما بينها من صراعات وضعف الثقة والتنسيق الميداني والمبادرات المشتركة وسيادة الانتظارية وتضخم الخطاب على حساب الممارسة...

وفي نظري لا يمكن لقوى اليسار المناضل أن تنجح في مواجهة هذه التحديات:

-العمل من أجل تحقيق الوحدة النضالية الميدانية للقوى اليسارية والديمقراطية في أفق بلورة برنامج سياسي اجتماعي حد أدنى يعكس المصالح الفعلية للطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي. ونعتبر أن هذه الوحدة تشكل الحجر الأساس والضمانة الصلبة لنجاح النضال الشعبي بمضمونه التحرري الديمقراطي. وهنا لابد لقوى اليسار من أن تركز على عدة قضايا ومهام أساسية منها:

- الوعي بدورها التاريخي والطبقي، ورد الاعتبار لليسار كفكر وقيم ومواقف وكمشروع مجتمعي تحرري بهدف تحوله إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة في الصراع الطبقي من موقع المصالح الفعلية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

-رد الاعتبار للفكر الاشتراكي والماركسي كمرجعية لليسار ونشره وسط العمال والجماهير كفكر للتحرر من الاستغلال والاضطهاد والاستبداد وهيمنة الفكر البرجوازي بأشكاله المختلفة.

- الاقتناع بأن أي حزب أو تيار أو نقابة ...لا يمكنه أن ينجز هذه المهام لوحده مهما كانت قوته، مما يفرض تقوية وتطوير النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية والحية كضرورة تاريخية وكخيار سياسي استراتيجي لبناء القوة الطبقية والسياسية الضرورية لهزم العدو الطبقي وتحقيق التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

-التجذر والانغراس وسط الطبقات والفئات المتضررة من الواقع القائم والمعنية بالتغيير من عمال وفلاحين فقراء وكادحي الأحياء الشعبية، وخصوصا النساء والشباب، وكافة الفئات المتضررة ودعمهم وتوجيههم لبناء وتقوية تنظيماتهم الذاتية المستقلة للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم مع ربط ذلك بأهداف التغيير الديمقراطي.

ولتحقيق الخطوات المذكورة أعلاه لابد من فتح حوار ونقاش فكري وسياسي حقيقي بين قوى اليسار لبلورة أرضية فكرية وسياسية للنضال المشترك في أفق بناء الجبهة اليسارية الديمقراطية لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية، مع ضرورة استثمار جميع التراكمات المحققة في هذا السياق على المستويات السياسية والنقابية والحقوقية والشبيبية والنسائية والميدانية. وهذه الجبهة تعتبر ضرورية لبناء جبهة الطبقات الشعبية التي تضم جميع الطبقات والفئات والقوى المعارضة للنظام القائم والتواقة لبناء الديمقراطية الحقيقية.

وتبقى المهمة المركزية بالنسبة للماركسيين/ات اللينينيين/ات هي مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. وهذا تحد كبير وتاريخي تتطلب مواجهته وحدة هؤلاء الماركسيين/ات اللينينين/ات مما يفرض إطلاق حوار واسع بينهم/ات حول مختلف القضايا الفكرية والسياسية التي تهم التغيير الثوري ببلادنا.

التحالفات والجبهات والعمل المشترك في ضوء الصراع الطبقي في بلادنا

المنهج الماركسي اللينيني يقوم، في التعاطي مع قضايا الصراع الطبقي في المجتمعات الحديثة، على قواعد وقوانين أساسية ليستقيم كمنهج علمي فهو منهج «مادي» «تاريخي» و«جدلي» وكل براديغمات هذا المنهج هي في حد ذاتها ثورة في علم وتاريخ المعرفة البشرية.

ف«المادية» تقتضي أن واقع الناس هو الذي يحدد وجودهم وأن البنية الاجتماعية للإنتاج في كل مرحلة وهي التي تحدد بشكل أساسي البنية الفوقية للتفكير ولأنماط الثقافة البشرية وتقسم البشر إلى طبقات متناحرة.

إسلامي حفيظ

أما «التاريخي» أو كما يقول ماركس «لا علم إلا علم التاريخ» فيحيل إلى أن التفسير التاريخي بتراكمه الزمكاني وقطائعه هو الذي بمستطاعه أن يفسر انتقال البشرية من نمط إنتاج إلى آخر ومن تشكيلة اقتصادية واجتماعية إلى أخرى ومن حكم طبقة إلى أخرى ومن نظام حكم وبنية فوقية إلى أخرى ومن سيرورة إلى أخرى.

أما «الجدلي» فهو يشير على أن الطبيعة والحياة وقوانينها مبنية على قانون التناقض/التناقضات وعلى «النفي» و«نفي النفي» والامساك بمختلف التناقضات الطبقية والفئوية جوهري في الصراع السياسي الطبقي في المراحل الطويلة نسبيا المتعلقة بزمن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية والمراحل القصيرة من التناقضات السياسية وتحولات موازين القوة الطبقية من عمر البلد.

هذا المنهج ليس منهج «أكاديمي» فقط لدراسة التاريخ ونيل الشهادات، وليس منهج وضعي لدراسة المجتمع في الماضي والحاضر فقط، بل هو منهج مُوجه بإيديولوجيا علمية للتغيير، مهمتها ليس فقط تفسير العالم بل خوض الصراع من أجل تغييره عبر حل تناقضاته، وفي مقدمتها التناقض بين تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والدفع به نحو حتميته المنطقية: مجتمع بلا استغلال طبقي أي المجتمع الشيوعي.

إن المشروع المجتمعي الذي سيقضي على النظام الرأسمالي وقانون الاستغلال الطبقي هو المجتمع الشيوعي الذي بشر به كارل ماركس وإنجلز في «البيان الحزب الشيوعي»(بيان الحزب الشيوعي) ل 1848 والذي ينبني ويتبلور ليس كمقولات جاهزة في الذهن بل من خلال الصراع الطبقي نفسه ضد النظام الرأسمالي ونقد قانو الاستغلال الطبقي ف «يا عمال العالم اتحدوا...!» يحدد لنا القوى الطبقية الطليعية بحكم التاريخ لقيادة الصراع ضد الرأسمالية ويحدد لنا الدور الطليعي هذا للطبقة العاملة كدور سياسي منظم (عبر حزب بروليتاري أساسا) وليس في إطار الصراع الاقتصادي كما يدعي «الاقتصاديون» أو «الصراع الطبقي الفوضوي/الأناركي الذي لا يؤمن بأهمية الحزب الطبقي وطليعيته.

وهو ذات المشروع الذي بشر به لينين بعد دراسته للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الطرفية في روسيا ودراسته للمرحلة الامبريالية من الرأسمالية وشكلها الكولونيالية في نهاية ق 19 وبداية ق 20، بإضافة نوعية للشعار منطلقة من تحليل طبقي للمجتمعات الطرفية كذلك: «يا عمال العالم، ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا...!»

إن هذه المرجعية الأيديولوجية تجعل كل ماركسي لينيني في أصقاع الأرض وفي كل الأوطان يناضل في عصرنا ضد الرأسمالية ومن أجل فك التناقض الأساسي للبشرية بين البورجوازية والطبقة العاملة.

لكن هذه المهمة فيها مستويين جدليين متكاملين في عصر الرأسمالية المعولمة:

*الأول يتعلق بنضال الطبقة العاملة وحلفاؤها في بلدان المركز الرأسمالي التي أنجزت ثورتها الديمقراطية والتي أصبحت المهمة فيها هي النضال من أجل القضاء على النظام الرأسمالي والانتقال إلى الاشتراكية بآفاق شيوعية.

*والثاني يتعلق بنضال الطبقة العاملة وحلفاؤها في بلدان الأطراف من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية بآفاق اشتراكية وشيوعية لاستدراك اللامتكافئ في التطور الذي أنتجه النظام الرأسمالي في مرحلته الامبريالية الكولونيالية (المستمرة مع الكولونيالية الجديدة.)

إن مهمة بناء «الأممية الماركسية / الشيوعية) ومهمة بناء «الجبهة العالمية لمناهضة للإمبريالية» سيرورتان في خط/ طريق الصراع ضد الرأسمالية في المرحلة الامبريالية. وكل الأحزاب والتنظيمات والحركات والمفكرين والمناضلين الاشتراكيين الماركسيين يجب أن يصب في اتجاه بناء الاستقلال السياسي للطبقة العاملة في كل بلد أي بناء «الحزب المستقل للطبقة العاملة» كمهمة أساسية وكرافد للأممية الشيوعية، ثم في نفس الوقت العمل على بناء «الجبهة الوطنية والإقليمية لمناهضة الامبريالية» كرافد «للجبهة العالمية لمناهضة الامبريالية».

هتين المهمتين المطروحتين على الشيوعيين وعلى كل القوى المناهضة للإمبريالية تتجسدان وطنيا وإقليميا في ضرورة الانطلاق من الدمج بين المهام الوطنية والإقليمية للتحرر الوطني والمهام الكونية لمقاومة الامبريالية ودحر النظام الرأسمالي ، لكن هذه المهام الاستراتيجية المتمرحلة تتطلب كذلك الانطلاق من دراسة التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في سيرورة تطورها في البلد والتشكيلة الطبقية للمجتمع (الطبقة السائدة – الطبقة العاملة – الطبقات الوسطة ومختلف الفئات المشكلة لها ...وخصائصها المحلية) وواقع التناقضات الطبقية وتعبيراتها السياسية في لحظة وضع التكتيكات الملائمة لكل مرحلة ، والامكانيات المتاحة للتحول في هذه التعبيرات السياسية نحو الوعي الطبقي بالذات الطبقية للطبقة العاملة ، أي الوعي السياسي والتنظيمي للطبقة العاملة بالمهمة التاريخية الملقاة على عاتقها للقضاء على الاستغلال . هذه المهمة التي هي ذات طبيعة سياسية أي هي بالذات مهمة الثورة وحسم السلطة السياسية ، وهذه المهمة بالقدر الذي تتطلب بناء تحالفات طبقية مع كل الطبقات الشعبية المناهضة للنظام الرأسمالي التبعي تسميها في أدبيات حزب النهج الديمقراطي العمالي «جبهة الطبقات الشعبية» وعمودها الفقري «تحالف العمال والفلاحين الصغار» فإن الطبقة العاملة مطالبة في المقدمة بحماية استقلالها الأيديولوجي والسياسي (أي الاقتناع بأن القضاء على استغلال الانسان للإنسان يتمثل في القضاء على النظام الرأسمالي وبناء نظام جديد يقضي على الطبقية وعلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) عن باقي الطبقات في المجتمع وهذه المهمة تقتضي النضال من أجل بناء «الحزب المستقل للطبقة العاملة» وهي مهمة طلائع الماركسيين اللينينيين .

في بلادنا هناك حزب واحد ماركسي لينيني هو حزب النهج الديمقراطي العمالي ثم هناك مجموعات ماركسية هي في المحصلة النهائية نتاج تاريخ معقد للحركة الماركسية اللينينية كتاريخ ساهم فيه المثقفون الثوريون بشكل كبير المنحدرون من أوساط طبقية مختلفة، وعملت العديد من الظروف الذاتية والموضوعية على انحباس المهمة التاريخية للحركة الماركسية اللينينية (وفي مقدمتها إلى الامام) في بناء «الحزب المستقل للطبقة العاملة».

إن هذه المهمة التي وضعها الحزب كمهمة ذات أولوية راهنية (بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة يبدأ اليوم وفي كل المستويات) هي مهمة مُوجهة. بمعنى أنه لا يُمكن أن يَتم نقاش التحالفات إذا لم يكن هناك جواب صريح وواضح حول هذه المهمة الفكرية والسياسية، أو سيكون الحديث في الموضوع مجرد مناجاة وتداعي عابر، ما دون المهمات الثورية المطروحة على الطبقة العاملة وتعبير/آتها السياسية.

إن مرحلة التحرر الوطني تطرح مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وهذه المهمة تشترط نضج/إنضاج الشروط السياسية والتنظيمية لقوى التغيير نحو ذات الهدف الاستراتيجي، إن إنجاز هذه المهمة تنطلق من معرفة بتشكيلة الطبقات الشعبية في بلادنا (هناك دراسات في هذا الموضوع وهناك مشاريع مطروحة على المؤتمر الوطني 6) وحجم حضور الطبقة العاملة ودرجة تسيسها. كما تنطلق من معرفة التحولات التي تعرفها الطبقات الوسطى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعرف على التشكيلات الأيديولوجية والسياسية التي تعبر عنها والتي تجعلها أو تجعل شرائح منها في صفوف المعارضة للنظام القائم بهذا الشكل أو ذاك ...كما تنطلق من معرفة الممكن الموضوعي للتقدم في بناء تحالف العمال والفلاحين، وفي معرفة تناقضات الكتلة الطبقية السائدة والفئات الليبرالية المتضررة من النظام الحالي والمتمردة عليه أو الناقدة له.

هذه المحددات الفكرية والعلمية والسياسية هي التي تتيح الحديث عن «التحالفات» و«العمل المشترك» و«الجبهات» بدون التعالي عن الممارسة السياسية المنظمة بل على العكس من ذلك بالانخراط العضوي في معمعانها.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يطرح على كاهل الطبقة العاملة والطبقات الشعبية والمثقفين الماركسيين والتقدميين مهام محددة ومرتبطة بالممارسة السياسة اليومية الجماعية المنظمة، وأوردها هنا بدون شرح وتفصيل نظرا لضيق المجال من جهة ونظرا لأنه يمكن الرجوع للشرح والتفصيل في أطروحة المؤتمر 5 للحزب وفي أدبيات الجريدة حول منظور حزبنا للتحالفات والعمل المشترك والجبهات:

بناء الاستقلال السياسي للطبقة العاملة من خلال بناء «الحزب المستقل للطبقة العاملة» وعموم الكادحين وهي مهمة الماركسيين الثوريين الذين يربطون بين النظرية والممارسة بين الفكر البروليتاري والتنظيم البروليتاري.

بناء «جبهة الطبقات الشعبية» وهي مهمة المرحلة على كاهل الماركسيين وغير الماركسيين (السوسيال ديمقراط + الإسلاميين + الديمقراطيين + الليبراليين المعارضين لنظام الحكم) ومدخلها لامتحان العمل الجبهوي ومدى جديته في معمعان الصراع ضد التبعية والكتلة الطبقية السائدة ونظام الحكم هو «الجبهة الميدانية» (ماركسيين سوسيال ديمقراط ، إسلاميين، ليبراليين ...) مناهضين للنظام المخزني وآلياته الاستبدادية بهذا الشكل أو ذاك.

بناء «الجبهة الشعبية الواسعة للتغيير الديمقراطي»، وهي جبهة تكتيكية للدفع بالصراع الطبقي نحو المهمة السابقة (جبهة الطبقات الشعبية) وهي إما صورة للجبهة الميدانية أو مستوى أعلى منها.

بناء «الجبهة الديمقراطية»: وهي جبهة اليسار المناضل (ماركسيين – سوسيال ديمقراط...) ويمكن في حالة تشكلها على أرضية «برنامج واضح للتغيير الديمقراطي» بالاعتماد على النضال الجماهيري أساسا أن تشكل نواة مهمة «للجبهة الميدانية» و«للجبهة الشعبية الواسعة للتغيير الديمقراطي»، وتفتح آفاق النضال للقضاء على نظام الحكم المخزني الاستبدادي وللتفكير المجتمعي في المشروع المجتمعي للبديل الوطني الديمقراطي الشعبي.

إن «التحالفات» و«العمل المشترك» و«الجبهات» المختلفة تبنى في الواقع الحي للصراع الطبقي المنطلق من المعرفة العلمية بتناقضاته والماسكة بعناصر المشروع البديل وبالمداخل الطبقية للتغيير في كل مرحلة مفصلية من مراحل التغيير الثوري وهذه المعرفة ينتجها «الحزب» المثقف الجمعي للطبقة العاملة طليعة التغيير، ومن هنا الضرورة التاريخية للماركسية اللينينية وللفكر الشيوعي وللأداة الطبقية للتغيير : الحزب المستقل للطبقة العاملة.

2026-06-19

اليسار والعمل الوحدوي: شروط تجاوز الأزمة وبناء الأفق

(قراءة ماركسية ـ لينينية في الأزمة والمهام التاريخية والبدائل)

حسن أوالحاج

مقدمة:

يعيش اليسار، في المغرب كما في أجزاء واسعة من العالم، مرحلة تتسم بتراجع تأثيره السياسي والتنظيمي والجماهيري، في وقت تتفاقم فيه تناقضات الرأسمالية وتتعاظم مظاهر الاستغلال والتهميش والتبعية. ويطرح هذا الواقع مفارقة أساسية: كيف يتراجع اليسار في اللحظة التي تتعمق فيها الشروط الموضوعية التي تبرر وجوده التاريخي؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تتم عبر التفسيرات السطحية التي تعزو الأزمة إلى أخطاء تنظيمية أو ضعف القيادات فقط، بل تقتضي مقاربة مادية جدلية تربط أزمة اليسار بتحولات البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفكك في الوقت نفسه طبيعة الاختيارات الفكرية والسياسية التي قادت إلى الوضع الراهن.

ومن هذا المنطلق، يصبح العمل الوحدوي قضية استراتيجية تتجاوز مجرد التنسيق بين التنظيمات، لتطرح سؤال إعادة بناء المشروع اليساري نفسه، وشروط تحوله إلى قوة تاريخية قادرة على التأثير في موازين القوى وفتح أفق للتغيير.

أولا: أزمة اليسار أم أزمة المشروع التاريخي؟

من منظور ماركسي ـ لينيني، لا ينبغي التعامل مع أزمة اليسار باعتبارها أزمة تنظيمات معزولة عن سياقها الاجتماعي، بل باعتبارها تعبيرا عن أزمة العلاقة بين الطليعة السياسية والطبقات الشعبية.

لقد شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنية الرأسمالية العالمية. فالعولمة النيوليبرالية لم تكتف بإعادة هيكلة الاقتصاد، بل أعادت تشكيل المجتمع والوعي والثقافة وأشكال التنظيم. وتم تفكيك أجزاء واسعة من الحركة النقابية، وإضعاف التنظيمات الجماهيرية، وتحويل قطاعات واسعة من العمال إلى قوة عمل هشة ومفككة.

وفي البلدان التابعة، ومنها المغرب، تداخلت هذه التحولات مع استمرار التبعية البنيوية للمراكز الرأسمالية، مما أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية وإعادة إنتاج التخلف والتهميش بأشكال جديدة.

غير أن جزءا مهما من اليسار لم ينجح في استيعاب هذه التحولات، فاستمر في إعادة إنتاج أدوات وخطابات لم تعد قادرة على النفاذ إلى الواقع الجديد. وهكذا بدأت تتسع الهوة بين التنظيمات اليسارية وبين الفئات الشعبية التي يفترض أنها تمثل مصالحها التاريخية.

إن الأزمة هنا ليست فقط أزمة تنظيم، بل أزمة مشروع وقدرة على إنتاج رؤية استراتيجية متجددة للتغيير.

ثانيا: تفكيك جذور التشرذم اليساري

غالبا ما يتم تفسير انقسام اليسار بخلافات شخصية أو تنظيمية، غير أن هذا التفسير يبقى قاصرا.

فالتشرذم يعكس في جزء منه غياب رؤية مشتركة لطبيعة المرحلة وطبيعة المهام المطروحة. كما يعكس التفاوت في تحديد العدو الرئيسي والتناقض الرئيسي داخل المجتمع.

لقد أدى تراجع الحركات الجماهيرية إلى انكفاء أجزاء من اليسار نحو صراعات داخلية حول المواقع والتمثيلية، بينما دفعت الضغوط السياسية أجزاء أخرى نحو التكيف التدريجي مع قواعد اللعبة السائدة.

ومع مرور الزمن أصبحت بعض الخلافات الثانوية تتحول إلى حواجز استراتيجية تمنع أي عمل مشترك، رغم أن حجم القواسم المشتركة غالبا ما يكون أكبر من حجم نقاط الاختلاف.

إن الأزمة الحقيقية ليست في وجود التعدد، لأن التعدد ظاهرة طبيعية داخل الحركة اليسارية، بل في العجز عن تحويل هذا التعدد إلى مصدر غنى فكري وسياسي داخل إطار نضالي مشترك.

ثالثا: الإصلاحية وحدودها التاريخية

لا يمكن تناول أزمة اليسار دون التوقف عند صعود النزعات الإصلاحية التي راهنت على إمكانية تحقيق التحول الاجتماعي عبر الاندماج التدريجي داخل مؤسسات النظام القائم.

لقد بينت التجارب التاريخية أن الإصلاحات الجزئية قد تحقق بعض المكاسب الظرفية، لكنها لا تمس الأسس العميقة لعلاقات الهيمنة الطبقية.

فالدولة، في التحليل الماركسي، ليست جهازا محايدا يقف فوق الطبقات، بل هي تعبير سياسي عن ميزان القوى القائم داخل المجتمع. ولذلك فإن أي مشروع تغييري يفقد استقلاله الطبقي ويتحول إلى مجرد ملحق بالمؤسسات القائمة يفقد تدريجيا قدرته على التعبئة والتغيير.

ولا يعني ذلك رفض النضالات المطلبية أو المعارك الديمقراطية الجزئية، بل يعني ربطها دائما بأفق استراتيجي أوسع يتجاوز حدود الإصلاح نحو التغيير البنيوي.

رابعا: العمل الوحدوي كضرورة طبقية

إذا كانت الأزمة تعكس تراجع قدرة اليسار على التأثير، فإن العمل الوحدوي يصبح ضرورة موضوعية تفرضها طبيعة الصراع نفسه.

فالطبقات الشعبية تواجه كتلة مهيمنة تمتلك أدوات الدولة والاقتصاد والإعلام والثقافة، ولا يمكن مواجهة هذه الهيمنة من خلال تنظيمات مشتتة ومعزولة عن بعضها البعض.

غير أن الوحدة المطلوبة ليست وحدة إدارية أو اندماجا تنظيميا قسريا، بل وحدة نضالية تقوم على قاعدة واضحة:

احترام التعدد الفكري والسياسي.
الاتفاق حول المهام المشتركة.
بناء أشكال للتنسيق الميداني.
دعم النضالات الجماهيرية.
مواجهة الاستبداد والتبعية والاستغلال.

إن الوحدة ليست قرارا فوقيا، بل عملية تاريخية تتشكل داخل الممارسة النضالية المشتركة.

خامسا: الجبهة المتحدة في التصور اللينيني

تشكل تجربة الجبهة المتحدة إحدى أهم الإسهامات النظرية والسياسية في التراث اللينيني.

فالهدف من الجبهة ليس إلغاء الاختلافات بين القوى اليسارية، وإنما توحيد جهودها حول قضايا ملموسة تهم الجماهير.

لقد أدرك لينين أن الطبقة العاملة لا تستطيع خوض معاركها الكبرى وهي مشتتة، وأن بناء ميزان قوى جديد يقتضي تجميع مختلف القوى المناهضة للاستغلال حول برنامج كفاحي مشترك.

وفي هذا الإطار تصبح الوحدة وسيلة لتطوير الوعي الطبقي وتعزيز التنظيم الجماهيري، لا مجرد آلية انتخابية أو تحالف ظرفي.

سادسا: إعادة بناء العلاقة مع الطبقة العاملة

إن أي مشروع وحدوي يفقد معناه إذا ظل محصورا داخل النخب السياسية.

فاليسار لا يستمد شرعيته من تاريخه أو من خطابه الفكري فقط، بل من ارتباطه الفعلي بالطبقات الكادحة.

ومن هنا تصبح المهمة المركزية هي العودة إلى مواقع الإنتاج والعمل، وإلى الأحياء الشعبية والجامعات والنقابات والحركات الاحتجاجية.

فالطبقة العاملة ليست مفهوما مجردا، بل هي قوة اجتماعية حية تتغير أشكال وجودها مع تطور الرأسمالية. والعامل اليوم قد يكون عاملا صناعيا أو موظفا أو عاملا زراعيا أو عاملا في الاقتصاد الرقمي أو ضمن قطاعات الخدمات الهشة.

إن إعادة اكتشاف هذه التحولات شرط أساسي لإعادة بناء النفوذ الجماهيري لليسار.

سابعا: البدائل المطروحة لتجاوز الأزمة:

إن تجاوز الأزمة الراهنة يقتضي جملة من المهام المترابطة:

1. تجديد التحليل الماركسي للواقع
من خلال دراسة التحولات التي عرفتها البنية الطبقية وأشكال الهيمنة الجديدة.
2. بناء ثقافة وحدوية
قائمة على الحوار والنقد والنقد الذاتي بدل الإقصاء والتخوين.
3. إعادة الاعتبار للتنظيم الجماهيري
عبر تقوية النقابات والجمعيات والحركات الاجتماعية المستقلة.
4. الربط بين الوطني والاجتماعي
بحيث تصبح معركة الديمقراطية جزءا من معركة التحرر من التبعية والاستغلال.
5. بناء برنامج حد أدنى نضالي مشترك
يوحد مختلف القوى اليسارية والديمقراطية حول قضايا ملموسة تمس مصالح الجماهير.
6. تطوير أدوات العمل السياسي
بما ينسجم مع التحولات الثقافية والتكنولوجية التي يعرفها المجتمع.

ثامنا: بناء الأفق التاريخي الجديد

إن اليسار لا يحتاج فقط إلى تجاوز أزمته التنظيمية، بل إلى استعادة أفقه التاريخي.

فالأزمة العالمية للرأسمالية، وتصاعد الفوارق الاجتماعية، واتساع دائرة الفقر والهشاشة، وتنامي أشكال الهيمنة الإمبريالية، كلها تؤكد أن الحاجة إلى مشروع اشتراكي تحرري ما تزال قائمة.

غير أن هذا المشروع لا يمكن أن يكون مجرد تكرار لتجارب الماضي، بل يجب أن يكون نتاجا خلاقا للتفاعل بين المبادئ الماركسية الثورية وبين الشروط الملموسة للواقع.

إن بناء الأفق يبدأ من إعادة الثقة في قدرة الجماهير على صنع التاريخ، ومن إعادة الاعتبار للسياسة باعتبارها أداة للتغيير لا مجرد تدبير للأزمات.

خاتمة

إن أزمة اليسار ليست نهاية التاريخ، بل تعبير عن مرحلة انتقالية تتطلب النقد والمراجعة وإعادة البناء. والعمل الوحدوي، إذا تأسس على وضوح الرؤية الطبقية واستقلالية القرار السياسي والانغراس وسط الجماهير، يمكن أن يتحول إلى مدخل أساسي لتجاوز التشتت واستعادة المبادرة.

فالمطلوب اليوم ليس مجرد توحيد التنظيمات، بل المساهمة في بناء كتلة تاريخية شعبية قادرة على مواجهة الاستبداد والتبعية والاستغلال، وفتح الطريق أمام مشروع ديمقراطي وطني شعبي ذي أفق اشتراكي، يجعل من الطبقة العاملة وسائر الكادحين القوة المحركة للتغيير التاريخي.

غزة تستغيث وتستجير بإخوانها العرب ... هل من سامع أو مجيب ...، إلى متى صمتكم ؟؟!!

غازي الصوراني

المجاعة والبؤس والحرمان فى قطاع غزة ....فهل من عربي مغيث تستفزه معاناة اخوانه العرب الفلسطينيين في القطاع الذين يتعرضون ليس للمجاعة فحسب بل للعدوان اليومي الهمجي النازي العنصري البشع الذي دمر غزة وأبادها وكرس حرمان اهلها من لقمة العيش ومن المياه الصالحة للشرب ومن الكهرباء ومن العلاج والدواء والمستشفيات والمدارس والجامعات والمزارع بحيث باتوا يعيشون حرمانا غير مسبوق مع استمرار الحرب الصهيونية طوال العشرة شهور الماضية حتى اللحظة ....غزة تستجير بكم يا حكام العرب اغيثوها بتضامنكم الصادق معها ولا تطلب سوى التلويح فقط بسحب سفرائكم من دولة العدو ان لم يوقف حربه الهمجية النازية التي تفوقت على هتلر وكل النازيين والفاشيين....

القيامة تقوم!.....فغزة تحترق وتستغيث منذ عشرة أشهر ولا من مجيب !!!... طوال العشرة أشهر الماضية حتى صباح هذا اليوم لم يتوقف العدو الصهيوني لحظة واحدة عن القصف بالطيران والصواريخ والمدفعية باساليبه الوحشية الاجرامية في كل مناطق قطاع غزة ...مئات الشهداء والجرحى اليوم والامس .....ووصل عدد الشهداء والمفقودين والجرحى الى ما يقرب من 250 ألف منهم عشرات الالاف من الاطفال والنساء والرجال المرضى بالسرطان والفشل الكلوي والكبد الوبائي وشلل الاطفال والكوليرا وغير ذلك رغم انهيار المنظومة الصحية وتدمير معظم المستشفيات وتراكم أكثر من ربع مليون طن من النفايات...

الناس في غزة تتسابق الآن على الحياة.. لكن الموت ينافسها على لقب البقاء.. وسائل التواصل الاجتماعي تطلب من المواطنين أخذ اقصى درجات الحيطة والحذر.. الصواريخ تستهدف كل شيء... بيوت تحترق الآن وأبراج ومدارس إيواء ونيام وخيام! إصابات جرحى وشهداء وأشلاءَ في الشوارع تنتظر سيارات الاسعاف.. وسيارات الاسعاف تنتظر من يسعفها.. خطوط الهواتف مشغوله جداً العائلات تطمئن على بعضها الحيّ.. عذراً الكائن الذي تحاول الاتصال به مُغلق حالياً!.....

غزة في انتظاركم لا تتركوها حتى تلفظ انفاسها الاخيرة.

من قلب غزة، غ. ص. أبو جمال.

عن بوابة الهدف الفلسطينية

عن الموقف الوطني والمجتمعي المطلوب

وسام الفقعاوي

لقد دأبت الأدبيات الثورية على التأكيد بأن الثورة ليست فعلاً عفويًا أو اعتباطيًا أو عاطفيًا أو محطة من محطات الغضب العابرة، بل ذهبت هذه الأدبيات للقول بأن الثورة علم، لهذا فهي فعل واع، يحدد بدقة تناقضه الرئيسي وعدوّه المركزي واتجاه بوصلته السياسية، وفي ظل الواقع الخاص الذي يعيشه قطاع غزة، جراء حرب الإبادة والتدمير الممنهج لمقومات العيش والحياة، يصبح السؤال الأساسي: ضد من يجب أن يُوجه الغضب الشعبي؟ وهل تحتمل غزة المزيد من الاحتقان الداخلي وإضافة معاناة فوق القائمة؟ ولمصلحة من التحريض ضد أفراد الأجهزة الشرطية الذين تلاحقهم طائرات العدو من مكان لآخر، حتى يصل أحد الداعين لما يسمى بثورة 26 يونيو بالتهديد بنشر قوائم أسمائهم؟!

لقد أفادتنا القراءات والتجارب التاريخية أن الأوضاع والظروف الاستثنائية تحتاج إلى أعلى درجات الحذر والدقة والحكمة، والسؤال الإضافي هنا: لمصلحة من دفع الأوضاع نحو المزيد من الانقسام والاحتقان أو الاحتراب الداخلي الذي لن يستفيد منه أحد سوى الاحتلال وأعوانه وميليشياته؟!

إزاء ذلك، فإن المطلوب من القوى الوطنية والمجتمعية - رغم كل ملاحظاتنا السلبية على واقعها وأدائها - أن تتخذ موقفًا واضحًا ومحددًا من تلك الدعوة ومن يقف خلفها؛ فالوضع القائم كما الأهداف المُعلنة لما يسمى بالحراك أو الثورة والتي أكدت أقطاب من حكومة العدو توفير الدعم له/ا، لا تحتمل أي مواقف ملتبسة أو غامضة، فهذه مسؤولية وطنية وتاريخية تقع على عاتقها، ولا يجب أن تتخلى عنها، حتى لا نصل لما لا يُحمد عقباه، بتحقيق المزيد من أهداف الإبادة الصهيونية، ولكن هذه المرة بأيدي داخلية؛ فالموقف الثوري الحقيقي - في هذه اللحظة - لا ينفصل عن حماية الجبهة الداخلية وصون وحماية السلم الأهلي وتعزيز مقومات وعوامل الصمود في مواجهة العدوان والإبادة متعددة الأهداف والأشكال والممارسات.

إن الموقف الثوري الصحيح ليس إشعال الفتنة والاحتراب الداخلي، بل توجيه الغضب الشعبي نحو مواجهة الإبادة المستمرة منذ ثمانين سنة وسببها الأساسي والمباشر، أي العدو الصهيوني، وحماية وحدة الشعب باعتبارها أحد أهم أسلحة النضال والصمود الفلسطيني، دون اغفال أو تجاوز أزمة الواقع السياسي الفلسطيني الذي يحتاج منا للمساءلة والنقد والمراجعة الجريئة والهادفة والتي تُقدر اللحظة التاريخية الفارقة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني.

إرادة العلم أقوى من الركام
(بيان صادر عن جبهة العمل الطلابي التقدمية - قطاع غزة)

جبهة العمل الطلابي تحيي صمود طلبة الثانوية العامة في غزة وتدعو لتوفير كل مقومات الراحة لهم

تتوجه جبهة العمل الطلابي التقدمية في قطاع غزة بأحر التهاني وأصدق الأمنيات بالنجاح والتفوق لطلبة الثانوية العامة في قطاع غزة والضفة المحتلة، الذين يتقدمون اليوم السبت إلى امتحاناتهم في واحدة من أصعب المراحل التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، في ظل حرب إبادة متواصلة تستهدف الإنسان والأرض ومختلف مقومات الحياة، وخاصة قطاع التعليم.

ونخص بالتحية والفخر لطلبة قطاع غزة الذين يخوضون امتحاناتهم في ظروف استثنائية قاسية، وسط الدمار الواسع الذي طال المدارس والجامعات، واستهداف البنية التحتية التعليمية، وتراجع القدرة على توفير الخدمات الأساسية، في مشهد يعكس حجم التحديات التي يواجهها الطلبة. ورغم كل ذلك، يثبتون أن إرادة التعلم أقوى من الركام، وأن حقهم في المعرفة والمستقبل لا يمكن مصادرته.

إننا في جبهة العمل الطلابي التقدمية، وإزاء هذا المشهد الذي يجسد صمود طلبتنا وتمسكهم بحقهم في التعليم، نؤكد ما يلي:

أولا: نحيي طلبة الثانوية العامة الذين يواجهون تداعيات حرب الإبادة بإرادة استثنائية، ويخوضون امتحاناتهم اليوم رغم الخوف والنزوح وفقدان الاستقرار، معتبرين وصولهم إلى الامتحانات، أو مشاركتهم فيها بالوسائل الالكترونية المتاحة، يُمثل تأكيداً على أن محاولات تدمير حاضرهم لن تنجح في مصادرة مستقبلهم.

ثانيا: إن استهداف المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية خلال الحرب يكشف محاولة ضرب أحد أهم ركائز المجتمع الفلسطيني، عبر تعطيل المعرفة وحرمان الأجيال من حقها في التعلم؛ إلا أن استمرار العملية التعليمية وإصرار الطلبة والمعلمين على مواصلة المسيرة يؤكد أن العلم سيبقى أقوى من محاولات الطمس والتغييب.

ثالثا: نتوجه بكل التقدير والاعتزاز إلى المعلمات والمعلمين والعاملين في القطاع التربوي، الذين بذلوا جهوداً كبيرة من أجل ضمان عقد امتحانات الثانوية العامة في قطاع غزة واستمرار العملية التعليمية، رغم الظروف القاسية والمخاطر الكبيرة؛ فلقد أثبتوا التزامهم برسالتهم التربوية والوطنية، وواصلوا أداء دورهم في حماية حق الطلبة في التعليم وتوفير فرص النجاح لهم، وإن عطاءهم وصمودهم يمثلان نموذجا مشرفا في تحمل المسؤولية والحفاظ على مسيرة العلم والمعرفة.

رابعا: نقف بإجلال أمام الطلبة الذين استشهدوا خلال هذه الحرب قبل أن يحققوا أحلامهم التعليمية ويصلوا إلى مقاعد امتحان الثانوية العامة، وستبقى ذكراهم حاضرة، وسيكون استمرار زملائهم في طريق العلم والنجاح أصدق تعبير عن الوفاء لهم ولحقهم في الحياة والمستقبل، كما نجدد تضامننا مع الطلبة المعتقلين في سجون الاحتلال، الذين يُحرمون من حقهم في التعليم ومواصلة مسيرتهم الأكاديمية، ونؤكد أن حرية الطلبة وحقهم في التعلم والحياة ستبقى أولوية ثابتة لدى الحركة الطلابية الفلسطينية.

خامساً: ندعو العائلات الفلسطينية، رغم ما تواجهه من ظروف صعبة ونزوح وفقدان للأمان، إلى مواصلة تقديم الدعم النفسي والمعنوي لأبنائها من طلبة الثانوية العامة، وتوفير كل ما أمكن من مقومات الراحة والاستقرار لمساعدتهم على التركيز والاستعداد الجيد، كما نؤكد أهمية إحاطة الطلبة بالرعاية والاهتمام من قبل المؤسسات التعليمية الرسمية وكل المؤسسات والجهات ذات الصلة خلال هذه المرحلة المهمة، بما يعزز ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على اجتيازها بثبات ونجاح.

طالباتنا وطلابنا البواسل،،،

إن خوض امتحانات الثانوية العامة في ظل حرب الإبادة هو رسالة واضحة بأن شعبنا متمسك بحقه في المستقبل، وأن الأجيال الفلسطينية قادرة على تحويل أصعب الظروف إلى طاقة للثبات والإنجاز. وإن أقلامكم اليوم تكتب أكثر من إجابات؛ إنها تكتب شهادة على قوة الإرادة، وعلى أن محاولات تدمير التعليم لن توقف مسيرة شعب اختار المعرفة طريقا للنهوض والبناء.

معا وسويا نحو مستقبل يصنعه العلم، وتحميه إرادة الطلبة، ويبنيه أبناء شعبنا

جبهة العمل الطلابي التقدمية- قطاع غزة

20يونيو/حزيران- 2026

الانتخابات الرئاسية في البيرو وآفاق التغيير الثوري المؤجل

أفرزت الانتخابات الرئاسية في البيرو لسنة 2026 مشهداً سياسياً شديد الاستقطاب بين اليمين المحافظ الذي تمثله كيكو فوجيموري، واليسار الإصلاحي الذي يمثله روبيرطو شانشيز. وقد أظهرت النتائج الأولية تقارباً غير مسبوق بين المرشحين، حيث لم يتجاوز الفارق بينهما بضعة عشرات الآلاف من الأصوات من أصل ملايين الناخبين، ما يعكس الانقسام العميق داخل المجتمع البيروفي.

المصطفى خياطي

من منظور جدلي، لا يمكن فهم هذه النتائج باعتبارها مجرد تنافس انتخابي بين شخصين، بل باعتبارها تعبيراً عن تناقضات اجتماعية وطبقية متراكمة داخل المجتمع البيروفي. فمن جهة، هناك البرجوازية المالية والتجارية الكبرى المرتبطة بقطاعات التعدين ورأس المال الأجنبي، والتي تميل إلى دعم اليمين الليبرالي والمحافظ. ومن جهة أخرى، توجد جماهير الفلاحين وصغار المنتجين والعمال والفئات الشعبية في الأقاليم الجبلية والريفية التي تعاني من التهميش والفقر، والتي وجدت في خطاب اليسار تعبيراً عن مطالبها الاجتماعية. وقد أظهرت نتائج الاقتراع أن سانشيز حقق تقدماً واضحاً في المناطق الريفية والأنديزية، بينما احتفظت فوجيموري بقواعدها الأساسية في ليما والمناطق الحضرية الساحلية.

لكن القراءة الماركسية تتطلب التمييز بين اليسار الإصلاحي واليسار الثوري. فالقوى التي تمثلها حملة سانشيز لا تدعو إلى تجاوز النظام الرأسمالي، بل إلى إصلاحه عبر تعديل الدستور وفرض ضرائب أكبر على الثروات والشركات المنجمية وتحسين شروط إعادة توزيع الثروة. لذلك فإن الصراع الانتخابي الحالي يدور داخل حدود الدولة البرجوازية نفسها، وليس خارجها.

لقد كشفت الانتخابات أيضاً عن أزمة عميقة في النظام السياسي البيروفي. فالبلاد عرفت خلال العقد الأخير تعاقب عدد كبير من الرؤساء وحالات متكررة من العزل والصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما أدى إلى فقدان قطاعات واسعة من الشعب الثقة في المؤسسات القائمة. كما أن النتائج المتدنية التي حصل عليها المرشحون في الجولة الأولى تعكس تشتتاً سياسياً ورفضاً شعبياً عاماً للنخب الحاكمة.

أما عن اليسار ومدى استعداد فصائله لإحداث تغيير ثوري، فإن الجواب يقتضي النظر إلى ميزان القوى الحقيقي. فاليسار البيروفي يمتلك حضوراً انتخابياً وجماهيريا مهما، لكنه محصور في نظرته الإصلاحية للصراع، أو التنافس بصحيح العبارة، خاصة في الأوساط الفلاحية والشعبية، لكنه يعاني من عدة نقاط ضعف، وأهمها

غياب حزب ماركسي ثوري جماهيري قادر على توحيد النضالات الاجتماعية المختلفة.

هيمنة التوجهات الإصلاحية والبرلمانية على جزء كبير من اليسار.

ضعف الارتباط العضوي بين النضالات الاقتصادية اليومية وبين مشروع سياسي ثوري شامل. هذا يعني أن اليسار في البيرو وكباقي فصائل اليسار في أمريكا الجنوبية له حضور انتخابي وسند شعبي كبير لكنه لا ينزل سياسات راديكالية في الاقتصاد والسياسة الخارجية تؤدي لتغيير جذري مستمر. بمعنى آخر فإن ولايته الانتخابية تعرف فقط تلطيفا للسياسات العمومية في بعض القطاعات وبعض المواقف تجاه القضايا الدولية العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

استمرار نفوذ الرأسمال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، خصوصاً في قطاع التعدين الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد البيروفي.

قدرة الطبقات الحاكمة على استخدام المؤسسات والقضاء والإعلام للحد من أي تحول جذري.

وفي المقابل، تتوفر بعض الشروط الموضوعية التي يمكن أن تغذي تطورا ثوريا مستقبليا، من أبرزها اتساع الفوارق الاجتماعية، وتفاقم الفقر، وتنامي السخط الشعبي على الفساد، واستمرار الأزمة المزمنة للسلطة السياسية.

هذه العوامل تشكل، وفق المنهج الجدلي، تناقضات موضوعية تدفع نحو البحث عن بديل للنظام القائم.

إن الدرس الأساسي الذي تقدمه الانتخابات البيروفية هو أن التقدم الانتخابي لليسار لا يساوي بالضرورة تقدماً نحو الثورة. فالانتخابات قد تعكس ميزان قوى مؤقتاً، لكنها لا تحسم طبيعة السلطة الطبقية. والتغيير الثوري لا يتحقق بمجرد الفوز بالرئاسة، بل عبر بناء تنظيم سياسي مستقل للطبقة العاملة، وتطوير الحركة النقابية والشعبية، وربط النضالات المطلبية اليومية بأفق استراتيجي لتغيير علاقات الإنتاج والسلطة.

لذلك يمكن القول إن اليسار البيروفي أظهر قدرة على منافسة اليمين انتخابيا والوصول إلى قلب الصراع السياسي، لكنه لم يبلغ بعد مستوى الجاهزية التنظيمية والسياسية الذي يسمح بإحداث تحول ثوري جذري. وما دامت الأزمة البنيوية للرأسمالية التابعة في البيرو مستمرة، فإن الصراع بين الإصلاح والثورة سيظل مفتوحا، وستبقى الانتخابات مجرد محطة من محطات الصراع الطبقي الأوسع داخل المجتمع البيروفي.

أوكرانيا تشن أكبر هجوم على موسكو بالمسيرات منذ بدء الحرب

ع. م. م

شنت أوكرانيا أكبر وأعنف هجوم واسع النطاق بالطائرات المسيّرة استهدف العمق الروسي،في محيط مدينة موسكو وعدد من المنشآت المرتبطة بالبنية التحتية للطاقة وخصوصا مصفاة كابوتنيا للنفط (مصفاة موسكو) التي استهدفت للمرة الثانية خلال أسبوع واحد، مما أدى إلى اشتعال الحرائق فيها.

المنشأة عبارة عن مجمع تكرير تقع على بعد 15 كم من الكرملين في العاصمة الروسية. تُعد المصفاة الأكبر في منطقة موسكو، حيث تؤمّن أكثر من 40% من احتياجات العاصمة ومناطقها باحتياجاتها من البنزين والديزل ووقود الطائرات العسكرية.

واستطاعت انظمة الدفاع الروسية إسقاط 216 مسيّرة أوكرانية جنوب البلاد، إلى جانب التعامل مع صواريخ أوكرانية وغربية بعيدة المدى. وقد أسفر الهجوم عن إصابة 17 مدنيا على الأقل.

ويُعد هذا الهجوم الذي شاركت فيه أكثر من ألف مسيّرة، من أكبر الهجمات الأوكرانية التي وصلت إلى محيط موسكو منذ عامين الأمر الذي يمنحه أهمية عسكرية وسياسية كبيرة.

أهمية الهجوم لا تكمن فقط في حجم الأضرار التي أحدثها، بل في الرسالة التي حملها. فكييف أرادت أن تثبت قدرتها على الوصول إلى أهداف استراتيجية داخل العمق الروسي، وأن تُظهر أن موسكو نفسها ليست بمنأى عن تداعيات التصعيد الروسي المستمر خلال الفترة الماضية.

وأن كييف تتعامل بتصعيد هجومي استراتيجي ردًا على العمليات الهجومية الروسية المكثفة. كما سعت أوكرانيا إلى استهداف منشآت ذات أهمية اقتصادية ولوجستية، في إطار استراتيجية متواصلة تقوم على استنزاف البنية التحتية الروسية المرتبطة بالمجهود الحربي.

من الناحية السياسية يبدو ان هذا الهجوم تم التخطيط له من قبل أوربا وهي الخطة التي تقوم على إغراق روسيا بأعداد ضخمة من الطائرات المسيّرة.ولا يستبعد أن يكون الهجوم على الحافلة التي كانت تقل أطفالا بيلاروسيين في منطقة بريانسك جزءا من المخطط الجهنمي.

ورغم حجب المساعدات العسكرية الامريكية على أوكرانيا فهناك دعم استخباراتي وتقني لكن أوكرانيا سيّرت الحرب من مخزوناتها والمساعدات الأوربية، خصوصًا أن أوروبا تغطي حوالي 60% من المساعدات العسكرية لكييف.. مما أدى إلى انتفاخ اوداج العميل الصهيوني زيلينسكي مؤخرا وتهديده بضرب أراض بيلاروسية خلال أسبوع، في محاولة حثيثة لاستفزاز سلطات الجمهورية البيلوروسية لإشراكها في النزاع المباشر من أجل جر جيوش أوربا الغربية والوسطى إلى نار المعركة.

وإذا ما بقيَّ الوضع على هذا الحال، قد تمنع أمريكا أوربا من ارسال المساعدات لأوكرانيا، او موافقة كييف على توقيع السلام مع بوتين. فموسكو تنظر إلى الحرب الحالية باعتبارها معركة لا تملك فيها خيارا سوى تحقيق الانتصار.

لكن اللافت في هذا التطور هو الجدل المتزايد حول فعالية منظومات الدفاع الجوي الروسية في مواجهة أسراب المسيّرات الأوكرانية. فروسيا تمتلك واحدة من أكبر شبكات الدفاع الجوي في العالم، وتضم منظومات متقدمة ومتعددة الطبقات، إلا أن تكرار وصول المسيّرات الأوكرانية إلى أهداف بعيدة داخل الأراضي الروسية يثير تساؤلات جدية حول قدرة هذه المنظومات على التعامل مع هذا النوع من التهديدات منخفض التكلفة وعالي المرونة.

ولا يعني ذلك أن الدفاعات الجوية الروسية فشلت بالكامل، إذ تعلن موسكو بصورة متكررة إسقاط أعداد كبيرة من المسيّرات المهاجمة، لكن نجاح عدد من الطائرات المسيّرة في اختراق المجال الجوي والوصول إلى أهدافها يشير إلى أن حرب المسيّرات فرضت تحديات جديدة على جميع الجيوش الحديثة، بما في ذلك الجيش الروسي.

لقد أثبتت الحرب في أوكرانيا وإيران وعلى جبهة جنوب لبنان ، أن المسيّرات أصبحت أحد أهم أسلحة الحروب الحديثة، وأن المنظومات الدفاعية التقليدية المصممة أساسًا للتعامل مع الطائرات المقاتلة والصواريخ قد تواجه صعوبات أكبر أمام أسراب كبيرة من الأهداف الصغيرة والمنخفضة الارتفاع. كما أن الكلفة المنخفضة نسبيًا للمسيّرات مقارنةً بالصواريخ الاعتراضية تخلق معضلة اقتصادية وعسكرية في آن واحد.

وفي المقابل، فإن هذا الهجوم قد يدفع روسيا إلى الرد بقوة كبيرة خلال الفترة المقبلة. فاستهداف منشآت داخل العمق الروسي، وخاصة في محيط العاصمة، يمثل تحديًا لا يمكن للقيادة الروسية تجاهله. ومن المرجح أن تسعى موسكو إلى استعادة معادلة الردع من خلال توجيه ضربات واسعة النطاق ضد أهداف عسكرية وبنية تحتية أوكرانية.

ولا يمكن استبعاد أن يكون الرد الروسي القادم من بين الأعنف منذ فترة طويلة، سواء من خلال تكثيف استخدام الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز أو عبر توسيع نطاق العمليات الجوية ضد أهداف حيوية داخل أوكرانيا. فالقوى الكبرى عادةً ما تتعامل بحساسية شديدة مع أي اختراق يمس عمقها الاستراتيجي أو صورتها العسكرية.

إن الهجوم الأوكراني الأخير لا يمثل مجرد عملية عسكرية محدودة، بل يعكس تحولا مهما في طبيعة الحرب نفسها. فالمواجهة لم تعد تقتصر على خطوط الجبهة، بل أصبحت تمتد إلى عمق أراضي الطرفين. كما أن نجاح المسيّرات الأوكرانية في الوصول إلى أهداف داخل روسيا يسلط الضوء على تحديات جديدة تواجه أنظمة الدفاع الجوي الحديثة، ويؤكد أن حرب المسيّرات باتت أحد أبرز ملامح الصراعات العسكرية في القرن الحادي والعشرين.

وقد يكون الأهم من كل ذلك أن هذا الهجوم ربما يشكل مقدمة لمرحلة أكثر عنفا من الحرب، تغذيها أوروبا بزيادة الدعم العسكري عنوانها الرئيسي: تصعيد مقابل تصعيد، وضربات أعمق في العمق الاستراتيجي للطرفين، في صراع لا تزال نهايته بعيدة عن الحسم.

مثل هذه التطورات تُعد جزءا طبيعيا من الحروب طويلة الأمد، حيث تدخل الأطراف المتحاربة في عملية مستمرة من التقييم والتطوير والتكيّف العملياتي.

فمع امتداد أمد الصراع، يكتسب كل طرف فهمًا أعمق لأساليب عمل خصمه، ومنظوماته الدفاعية، وآليات الانتشار والإنذار والاستجابة لديه، وهو ما يسمح بتطوير تكتيكات هجومية أكثر فاعلية تستهدف نقاط الضعف المكتشفة. وفي المقابل، يعمل الطرف المستهدف على معالجة تلك الثغرات وتحديث إجراءات الدفاع والحماية لمنع تكرار الاختراقات.

الشباب المغربي بين المقاطعة الانتخابية والمشاركة السياسية

« لقد بلور الشباب المغربي من خلال التجربة المباشرة ومتابعة التطورات السياسية التي عرفتها البلاد، قناعة مفادها أن المؤسسات المنتخبة لا تشكل مصدر السلطة الفعلي داخل النظام السياسي.»

يتجدد مع كل محطة انتخابية النقاش حول علاقة الشباب بالسياسة، وتعود معه التفسيرات الجاهزة التي تعزو ضعف المشاركة الانتخابية إلى غياب الاهتمام بالشأن العام أو بانخفاض مستوى الوعي السياسي. غير أن النظرة المتأنية إلى مسار الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي عرفها المغرب خلال العقود الأخيرة تقود إلى استنتاج مختلف إذ تكشف حضورا قويا للشباب في مختلف معارك الدفاع عن الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، كما تكشف امتلاكهم تصورا سياسيا تجاه طبيعة السلطة ومواقع القرار وآليات التغيير.

زهير اسبع

لقد بلور الشباب المغربي من خلال التجربة المباشرة ومتابعة التطورات السياسية التي عرفتها البلاد، قناعة مفادها أن المؤسسات المنتخبة لا تشكل مصدر السلطة الفعلي داخل النظام السياسي. وترتبط هذه القناعة بمسار طويل من الوعود غير المنجزة، وبعجز المجالس المنتخبة والحكومات المتعاقبة عن الاستجابة للمطالب الأساسية للجماهير الشعبية وباستمرار اتخاذ القرارات الكبرى خارج الفضاءات التي يفترض أنها تجسد إرادة المواطنين/ات.

ومن هذا المنطلق، أصبح الموقف من الانتخابات مرتبطا بطبيعة النظرة إلى المؤسسات المنبثقة عنها. فكلما ترسخ الاعتقاد بمحدودية صلاحيات هذه المؤسسات تراجعت الثقة في قدرتها على إحداث التغيير المنشود، واتجه الاهتمام نحو أشكال أخرى من الفعل السياسي أكثر ارتباطا بالمبادرات الشعبية والتنظيم الذاتي والنضال الميداني.

وقد شكلت حركة 20 فبراير إحدى أبرز المحطات التي عبر خلالها الشباب عن هذا الوعي السياسي فمنذ انطلاق الحركة برز النقاش حول طبيعة النظام السياسي وحول الدستور القائم آنذاك، وجرى رفع مطالب ذات مضمون ديمقراطي واضح تدعو إلى إقرار دستور يعبر عن الإرادة الشعبية ويؤسس لتوزيع حقيقي للسلطات. وعندما تم الإعلان عن دستور سنة 2011، اعتبر العديد من نشطاء الحركة أن الأمر يتعلق بدستور ممنوح لم ينبثق عن عملية تأسيسية ديمقراطية، الأمر الذي دفعهم إلى الدعوة لمقاطعته كما امتد هذا الموقف إلى الانتخابات التي أعقبته.

كما يحمل هذا الاختيار دلالة سياسية عميقة لأنه يعكس تقديرا لطبيعة المرحلة ولحدود المؤسسات القائمة، ويعبر عن قراءة سياسية ترى أن التغيير الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق عبر آليات فقدت الكثير من مصداقيتها لدى الرأي العام. ولذلك جاءت المقاطعة باعتبارها موقفا سياسيا واعيا، يدخل ضمن أشكال المشاركة في الصراع الدائر حول مستقبل البلاد واتجاه تطورها.

وعادت هذه المسألة إلى الظهور بشكل أوضح خلال حراك الريف فقد أفرزت هذه التجربة جيلا من المناضلين الشباب الذين استطاعوا بلورة ملف مطلبي متكامل وتنظيم أشكال احتجاجية واسعة استقطبت مساندة فئات شعبية كبيرة. وخلال مختلف مراحل الحراك برزت إشكالية الثقة في المؤسسات الرسمية باعتبارها إحدى القضايا المركزية.

فقد ظل نشطاء الحراك ينظرون إلى الحكومة والبرلمان باعتبارهما مؤسستين محدودتي التأثير في القرار السياسي وهو ما انعكس على طبيعة المطالب المرفوعة وعلى أساليب الترافع المعتمدة. وفي أكثر من مناسبة تم التأكيد على ضرورة تدخل الملك لمعالجة الملفات المطروحة، بما يحمله ذلك من دلالة سياسية مرتبطة بتحديد موقع السلطة الفعلية داخل الدولة.

إن السياسة في نهاية المطاف لا يمكن حصرها في صناديق الاقتراع ولا في العضوية الحزبية أو التمثيلية البرلمانية فحسب. فهي تشمل مختلف أشكال التدخل في الشأن العام والتأثير في موازين القوى والدفاع عن المصالح الاجتماعية. ومن هذا المنظور يواصل الشباب المغربي ممارسة السياسة يوميا، ويواصل البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية خارج القنوات التي فقدت قدرتها على الإقناع والتأثير.

وتكشف هذه الواقعة عن مستوى متقدم من الوعي بطبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله، إذ إن تجاوز المؤسسات التمثيلية والتوجه مباشرة نحو المؤسسة الملكية لا يمكن فصله عن تقييم سياسي يعتبر أن مراكز القرار توجد خارج المؤسسات المنتخبة، وأن هذه الأخيرة لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة للاستجابة للمطالب المطروحة أو تنفيذها.

وتتكرر الملامح نفسها في عدد من المبادرات الشبابية الحديثة، ومن بينها تجربة "جيل زيد" التي اختارت رفع مذكرة مطلبية إلى الملك تتضمن مجموعة من المطالب المرتبطة بأوضاع الشباب ومستقبلهم. ويعكس هذا السلوك بدوره تصورا محددا لمواقع اتخاذ القرار، ويعبر عن اقتناع راسخ بأن المؤسسات التمثيلية لا تملك ما يكفي من الصلاحيات للتجاوب مع تلك المطالب أو تحويلها إلى سياسات عمومية ملموسة.

ومن خلال هذه المحطات الثلاث، يتضح أن الشباب المغربي يحضر بقوة في المجال السياسي، سواء عبر الاحتجاج أو التنظيم أو الترافع أو إنتاج الخطاب السياسي. كما يتضح أن ضعف المشاركة الانتخابية يرتبط بأزمة ثقة عميقة في المؤسسات المنتخبة وباقتناع متزايد بأن هذه المؤسسات لا تمثل مركز القرار الفعلي داخل الدولة.

وتبعا لذلك، فإن تفسير الموقف الشبابي انطلاقا من مفهوم العزوف السياسي يظل قاصرا عن الإحاطة بحقيقة الظاهرة. فالمسألة تتعلق بموقف سياسي من طبيعة المؤسسات القائمة ومن حدود أدوارها ووظائفها، وهي قناعة تشكلت عبر تراكم طويل من التجارب والمواجهات الاجتماعية والسياسية، وأفرزت أشكالا جديدة من الممارسة السياسية ترتكز على المبادرة الشعبية والنضال الميداني والضغط الجماهيري باعتبارها أدوات أكثر قدرة على انتزاع الحقوق وفرض المطالب.

إن السياسة في نهاية المطاف لا يمكن حصرها في صناديق الاقتراع ولا في العضوية الحزبية أو التمثيلية البرلمانية فحسب. فهي تشمل مختلف أشكال التدخل في الشأن العام والتأثير في موازين القوى والدفاع عن المصالح الاجتماعية. ومن هذا المنظور يواصل الشباب المغربي ممارسة السياسة يوميا، ويواصل البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية خارج القنوات التي فقدت قدرتها على الإقناع والتأثير.

النساء اليساريات والاعتقال السياسي بالمغرب: قراءة في تاريخ القمع والمقاومة

لا يمكن فهم تاريخ الاعتقال السياسي في صفوف النساء اليساريات بالمغرب بمعزل عن الصراع الطبقي الذي عرفه المجتمع المغربي منذ الاستقلال الشكلي للبلاد سنة 1956. فمنذ تشكل الدولة الوطنية الحديثة، دخلت الجماهير الشعبية والطبقة العاملة والفلاحون الفقراء في مواجهة مستمرة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كرست التبعية للإمبريالية وحافظت على البنيات التقليدية للاستغلال. وفي قلب هذا الصراع برزت المرأة المناضلة كفاعل سياسي واجتماعي، دفعت ثمناً باهظاً نتيجة انخراطها في النضال من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

آية. خ

خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين شهد المغرب تصاعداً ملحوظاً للحركة اليسارية الثورية، خاصة داخل الجامعات والثانويات والنقابات العمالية. وقد ساهمت المناضلات اليساريات في بناء التنظيمات السرية والحركات الطلابية والجمعيات التقدمية، مؤمنات بأن تحرر المرأة لا يمكن أن يتحقق خارج مشروع تحرر المجتمع بأكمله من الاستغلال الطبقي والهيمنة الإمبريالية.

من هذا المنطلق لم تكن الدولة تنظر إلى النساء المناضلات باعتبارهن مجرد ناشطات سياسيات، بل كجزء من مشروع سياسي يهدد أسس النظام القائم. لذلك تعرضت العديد منهن للاعتقال والتعذيب والمحاكمات السياسية، خصوصاً بعد ظهور التنظيمات الماركسية اللينينية التي رفعت شعارات الثورة الشعبية وبناء مجتمع اشتراكي و أبرز رموز المقاومة و الاعتقال السياسي في صفوف النساء؛ الشهيدة سعيدة المنبهي.

لقد مثلت سنوات الرصاص مرحلة من أشد مراحل القمع السياسي في تاريخ المغرب المعاصر. ففي تلك الفترة لم يكن الهدف من الاعتقال السياسي فقط معاقبة الأفراد، بل أيضاً كسر الإرادة الجماعية للحركات الثورية وتخويف الجماهير الشعبية من الانخراط في النضال. وكانت النساء اليساريات في قلب هذا الاستهداف، لأن مشاركتهن كانت تعكس اتساع قاعدة الحركة الثورية داخل المجتمع.

برزت في هذه المرحلة أسماء مناضلات شكلن رموزاً للنضال والصمود، وعلى رأسهن سعيدة المنبهي التي تحولت إلى أيقونة للمقاومة داخل السجون. فقد جسدت تجربتها وحدة النضال النسائي والنضال الطبقي، حيث اعتبرت أن قضية المرأة لا تنفصل عن قضية العمال والكادحين. وقد أدى استشهادها إثر إضراب عن الطعام إلى تحويلها إلى رمز خالد في ذاكرة الحركة التقدمية المغربية.

إن التحليل الماركسي للاعتقال السياسي النسائي بالمغرب يكشف أن القمع لم يكن موجهاً ضد النساء بسبب جنسهن فقط، بل بسبب موقعهن داخل حركة اجتماعية تسعى إلى تغيير موازين القوى الطبقية. فالسلطة كانت تدرك أن انخراط المرأة في النضال الثوري يساهم في توسيع قاعدة المعارضة ويمنحها امتداداً داخل الأسر والأحياء الشعبية ومواقع العمل والدراسة.

كما أن المرأة اليسارية كانت تواجه شكلاً مزدوجاً من الاضطهاد. فمن جهة كانت تعاني من الاستغلال الطبقي المشترك مع سائر الكادحين، ومن جهة أخرى كانت تواجه التمييز القائم على النوع الاجتماعي داخل المجتمع المحافظ. ولذلك كان انخراطها في النضال الثوري يحمل بعداً تحررياً مزدوجاً: التحرر من الاستغلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاجتماعية والثقافية.

وقد تعرضت المعتقلات السياسيات لشتى أشكال التعذيب النفسي والجسدي، بهدف انتزاع الاعترافات أو دفعهن إلى التراجع عن قناعاتهن. لكن العديد منهن حوّلن المعتقلات إلى فضاءات للمقاومة والتنظيم والتثقيف السياسي. فكانت الزنازين تتحول أحياناً إلى مدارس للنقاش الفكري وتبادل الخبرات النضالية.

ومن الناحية التاريخية، ساهمت تضحيات النساء اليساريات في تعزيز مكانة المرأة داخل الحركة الديمقراطية المغربية. فقد خرجت أجيال جديدة من المناضلات أكثر وعياً بضرورة الربط بين النضال النسائي والنضال الاجتماعي. كما ساهمت تجارب الاعتقال في بروز عدد من الفاعلات الحقوقيات والنقابيات اللواتي واصلن الدفاع عن قضايا الشعب بعد الإفراج عنهن.

ومع بداية التسعينيات تراجعت حدة القمع مقارنة بالمراحل السابقة، نتيجة التحولات الداخلية والضغوط الحقوقية الدولية وتصاعد نضالات الجماهير. غير أن الإرث الذي خلفته سنوات الرصاص ظل حاضراً في الذاكرة الجماعية للحركة اليسارية المغربية.

واليوم، وبعد عقود من تلك الأحداث، و في ظل استمرار سنوات الرصاص من خلال الاعتقالات التي تطال مناضلات و مدونات و طالبات، و المحاكمات الصورية التي يخضعن لها، ثم الأحكام القضائية الانتقامية و الظالمة، ما زال استحضار تجربة المعتقلات السياسيات اليساريات يكتسي أهمية خاصة. فهو ليس مجرد استذكار للماضي، بل مناسبة لفهم طبيعة الصراع بين قوى الاستغلال وقوى التحرر. كما أنه يبرز الدور المركزي الذي لعبته المرأة المغربية في معارك الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن المناضلات اللواتي واجهن السجن والتعذيب لم يكنّ ضحايا فقط، بل كنّ فاعلات في صنع تاريخ المقاومة الشعبية بالمغرب. ومن منظور ماركسي، فإن تضحياتهن تؤكد أن تحرر المرأة مرتبط عضوياً بتحرر الطبقات الكادحة من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد. ولذلك يبقى تاريخ النساء اليساريات المعتقلات جزءاً لا يتجزأ من تاريخ النضال الطبقي والديمقراطي بالمغرب، ومن الذاكرة الكفاحية للشعب المغربي في سعيه نحو الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

• يؤكد إصراره على خوض المعركة إلى جانب كافة مناضلات ومناضلي الحزب من أجل فرض حصولنا على حقنا المشروع في تنظيم مؤتمرنا السادس بإحدى القاعة العمومية في ظروف ملائمة؛

• يعلن التزامه المبدئي لدعم كافة المبادرات الاحتجاجية المشروعة

اجتمع المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورته العادية يوم 18 يونيو 2026، وبعد مناقشته لمستجدات الأوضاع على المستوى الدولي والوطني، تابع باهتمام كبير النضالات الشعبية ضد استمرار السياسات التفقيرية والقمعية للدولة المخزنية على أبناء وبنات شعبنا، من أجل الحق في الشغل والحماية الاجتماعية والكرامة، ومجموع المبادرات الاحتجاجية التي تخوضها الطبقة العاملة والكادحين والكادحات والمعطلين والطلبة والتي تساهم فيها النساء بحظ كبير، وتوقف عند الاعتقال السياسي بالمغرب وضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين والمدونين/ات ومعتقلي/ات الرأي، كما توقف عند التضييق الممنهج لحزبنا من طرف الدولة المخزنية وحرمان فروع الحزب من وصولات إيداع ملفات التأسيس ومن عقد مؤتمره في قاعة عمومية ومن التعبير عن مواقفه في الإعلام العمومي.

وأمام هكذا أوضاع، وفي ظل تصاعد الهجوم على الحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وحقوق النساء بشكل خاص، والإمعان في مواصلة الحصار على حزبنا، فإن المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يؤكد على أن المرحلة تقتضي رفع منسوب النضال، وتكثيف أشكال المواجهة من أجل الحق في الشغل والحماية الاجتماعية وضد الهشاشة وانتهاك للحقوق، فإنه يعلن ما يلي:

• يؤكد اصراره على خوض المعركة إلى جانب رفاقه ورفيقاته بالحزب من أجل تمكيننا من الحصول على حقنا المشروع في القاعة العمومية لعقد مؤتمرنا الوطني في ظروف ملائمة؛

• يعلن التزامه المبدئي بدعم كافة المبادرات الاحتجاجية التي تخوضها النساء في شتى المناطق بالمغرب، ودعمه اللا مشروط لنضالات العاملات؛ وفي مقدمتها عاملات وعمال سيكوميك، ونساء فجيج ونساء زاوية احنصال وغيرهن في معاركهن النضالية من أجل حقوقهن المشروعة.

• يتضامن مع الخالة زوليخة والدة ناصر الزفزافي ويدين بشدة ما تتعرض له من سب وشتم وقذف وتشهير من طرف اذناب وأبواق المخزن.

• يجدد إدانته للأحكام الجائرة الصادرة في حق كل الأصوات الحرة وكذا الحركات الاحتجاجية وضمنها حركة جيل زيد؛

• يستنكر وبشدة ما تتعرض له المدونة سعيدة العلمي من تضييق داخل السجن عبر انقطاع اتصالها مع عائلتها طيلة أكثر من أسبوع؛

• يشجب عدم الاستجابة للحق في الصحة للمناضلة ابتسام لشكر؛

• يدين حملة التشهير المسعورة التي تستهدف الصحفية المستقلة هاجر الريسوني والتي تنهجها الأبواق المخزنية المسخرة والمأجورة؛

• يندد بالاستغلال الوحشي الذي تتعرض له العاملات الزراعيات ببيلباو بإسبانيا والذي وصل إلى حد التسبب في وفيات وسطهن أثناء مزاولة عملهن بحقول الفراولة؛

• يطالب بكشف الحقيقة حول ملابسات محاولة اغتصاب شابة بالقصر الكبير؛

• يتضامن مع الطلبة والطالبات المطرودين/ات من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة؛

• يطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف وشباب حركة جيل زيد ورفع التضييق على من أطلق سراحه منهم؛

• يعلن عن التضامن اللامشروط مع نساء زاوية احنصال ويوجّه التحية في معاركهن النضالية من أجل حقوقهن المشروعة.

وأخيرا، فإن المكتب الوطني للقطاع النسائي يدعو كافة القوى الديمقراطية والحية التواقة للتحرر، إلى الاصطفاف في جبهة ديمقراطية موحدة وقوية لمواجهة المخططات المخزنية التصفوية .

عن المكتب الوطني للقطاع النسائي
لحزب النهج الديمقراطي العمالي
الرباط في 18 يونيو 2026

تحت الخوذة (17)

ناصر احسايين

فاطمة بين العاملات: (اللقاء بقائدة في القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي.(...)
كان الوقت ديال الاستراحة قصير، الشمس دايرة، والغبار ما كيرحمش.
جلسات فاطمة حدا جوج ديال العاملات، خديجة وسعاد، فوق كومة ديال الياجور.
خديجة وهي كتتنهد:»تعبت... الخدمة ما كتساليش، وفالدار حتى هي خدمة أخرى كاتسنانا.»
سعاد زادت: «وزيد عليها... الأجرة قليلة، وحتى إلا مرضتي، حتى واحد ما كيسول فيك.»
فاطمة شافت فيهم، وسكتات شوية...ومن بعد قالت بهدوء:
«واش عمركم فكرتو... علاش حنا ديما أكثر لي كيتعب؟»
خديجة ضحكات بشوية: «حيت هادي هي الحياة... شنو غانديرو؟»
فاطمة قربات الكلام: «لا... ماشي غير الحياة. راه حنا خدامين هنا، وخدامين فالدار... وجوجهم بلا تقدير حقيقي.»
سعاد تساءلات: «يعني شنو؟»
فاطمة: «يعني حنا ماشي غير عاملات...حنا اللي كيشدو جوج ديال الأعباء... ومع ذلك، صوتنا ضعيف.»
خديجة بقات ساكتة...واضح أنها كتفكر.
فاطمة كملات: «قولولي بصراحة... إلا وقع شي مشكل هنا، واش كتقدرو تهضرو؟»
سعاد: «صعيب... الباطرون ما كيسمعش، وحتى الرجال مرات كيسبقونا فالهضرة.»
فاطمة هزات راسها: «وهنا المشكل... إلا بقات المرأة ساكتة، نصف العمال غادي يبقى ساكت.»
سكتو كاملين...لكن الجو تبدل

اللقاء مع مناضلة (...)
في واحد النهار، فاطمة داتنا للقاء صغير...ما كانش رسمي، غير جلسة بسيطة.
كانت معانا امرأة، هادئة ولكن كلامها موزون. قالت لينا:
«أنا ما جايش نعطيكم دروس... جايه غير نتقاسم معاكم تجربة.»
بدات كتشوف فالعاملات وحدة بوحدة، ومن بعد قالت:
«إلى بغينا نغيرو الواقع ديال العمال... خاصنا نفهمو حاجة: ما كاينش نضال قوي بلا المرأة العاملة.»
واحد العامل سألها: «علاش؟ واش ماشي نفس المعاناة؟»
ابتسمات وقالت:
«نفس المعاناة... ولكن المرأة كتعيشها مضاعفة.»
وبدات تشرح:
«فالخدمة: نفس التعب، وأجرة أقل أحيانًا.»
«فالدار: خدمة أخرى بلا أجر.»
«وفالمجتمع: صوتها كيتهمش بسهولة.»
وزادت:
«إلا المرأة بقات مهمشة فالنضال... راه خليتوا نصف القوة ديالكم معطلة.»
فاطمة كانت كتسمع بتركيز كبير
* الحوار :
فاطمة سولاتها:»ولكن كاين الخوف... وكاين حتى نظرة المجتمع... كيفاش نبدلو هاد الشي؟»
المناضلة جاوبات بهدوء:
«بثلاثة حوايج:
الثقة و المرأة خاصها تحس أنها ماشي بوحدها.
المشاركة ماشي غير تكون حاضرة... خاصها تهضر وتقرر.
الدعم : الرجال فالنضال خاصهم يوقفو مع العاملات، ماشي غير يهضرو باسمهم.»
واحد العامل قال:»يعني خاصنا نبدلو حتى طريقة تعاملنا بيناتنا؟»
جاوبات مباشرة:
«بالضبط.النضال ماشي غير ضد الباطرون...حتى بيناتكم خاص يكون احترام ومساواة.»
الكلمة التي بقيت
قبل ما نسالیو، قالت جملة بقات معانا كاملين:
«إلى بغيتو نضال ينجح...ما تخليوش المرأة تبقى فالهامش.حطوها فالقلب ديال المعركة.»
من داك النهار، تبدلات شي حاجة.
فاطمة ما بقاتش غير كتسمع...ولات كتقود نقاشات.
العاملات بداو يهضرو أكثر...وبدا صوت جديد كيبان فالورش.
وفهمنا حاجة مهمة:
ماشي غير خاصنا نكونو متحدين...خاصنا نكونو كاملين حاضرين.

يتبع ..

من مفارقات كأس العالم 2026

نورالدين موعابيد

يبدو أن ما قاله Strauss بخصوص تقاطع التفكير»البدائيّ» والسلوك «المتحضر «المزعوم، لم يجانب الصواب، وهو، من هو بفتوحاته العلمية، وبغزواته التكنولوجية التي جاورت السديم الفضائيّ، مؤمّلة أن يسكن الإنسان مستقبلا كواكب أخرى، ومما أثار انتباه المتتبعين ظاهرةُ ما صاحب افتتاح كأس العالم من انتهاكات طالت حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في الكرامة، والحق في الحرية، فكيف يستسيغ لبيب أن تخضع البعثات الرياضية للتفتيش البوليسيّ المتواصل طوال ساعات، تفتيش تقوده المخابرات دونما «توفير» أدنى شروط اللباقة واللياقة، على الرغم من أن تلك البعثات سوّت أمور التأشيرة، بل لماذا شدد البلد المضيف على التوجس من دول معينة(السينغال، إيران، باكستان، العراق..) وتساهل كلما تعلق ببلد يحالفه، واستبد حين طرد الحكم الصوماليّ الذي كان مفروضا أن يترأس لجنة تحكيم بعض المقابلات؟!

ومن سوابق هذه الكأس أن الفريق الإيرانيّ سيُرحّل فور انتهاء مقابلته، إلى المكسيك!!. وحسنا فعل Ibrahim Traoré، رئيس دولة بوركينافاسو حين رفض دعوة وجهها إليه Trump رئيس أمريكا. إن مبدأ الكيل بمكيالين هو المعتمد من قبل أمريكا التي تعجز عن مواراة منزعها العدائيّ ضد من يتمرد على سياستها. وبلغ من فرط سلوكها الفاضح، الفادح في أن أنها استقوت بالكلاب البوليسية الشرسة، المدربة على التفتيش، في أضخم محفل رياضيّ عالميّ تعرفه سنة 2026. !!. ومن أهم ما كتبه عالمُ اللسانيات المعاصرُ Noam Chomsky، كتَيّب :(ماذا يريد العم سام؟)، الذي انتقد فيه ممارسات أمريكا في علاقاتها وبخاصة الخارجية. ومن مفارقات أمريكا أنها تدخلت في العراق، وفي الصومال، وفي أفغانستان، وفي الفيتنام، وفي فينيزويلا، وفي إيران.. تدخلات عدوانية على الرغم من أنها لا تربطها بتلك الدول روابط جغرافية.!! وسبق لدراسة أن استنتجت أن أمريكا متورطة في أكثر من نسبة 90% من انقلابات العالم.

وكان من مترتبات تلك السلوكات المقيتة أن سمّى أحدهم كأس 2026: La coupe du monde de la honte: الكأس المخجلة.

يمكن الاستناد إلى تصريحَ المدرب «جواردیولا»، الذي منه قوله: (لا تستحق أمريكا تنظيم حتى بطولة «بلايستيشن»..إنها دولة تجيد صناعة العناوين الإعلامية والكلام فقط. ولم أر في حياتي بطولة تواجه كل هذا الجدل والفوضى، قبل أن تبدأ..).

مرة شقيق حنظلة

عبد السلام الباهي :

في مناقشة وحدة اليسار، لا بد أن نستحضر مجموعة من الإشكاليات. مثلا عبارة « اليسار» التي هي عبارة عامة. وكون الاختلافات بين مكونات اليسار قد تعبر على تناقضات فعلية وعلى فرز يجري في المجتمع مما يصعب التوفيق بينه

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق عبد السلام باهي، مناضل سياسي يساري، محامي وحقوقي، معتقل سياسي سابق إبان سنوات الجمر والرصاص. اختارت هيئة التحرير أن تحاوره في موضوع وحدة اليسار، الإخفاقات وسبل التجاوز والاطلاع على موقفه بخصوص ما يتعرض له حزب النهج الديمقراطي من حصار وتضييق في ظل إعداده لتنظيم مؤتمره السادس في يوليوز القادم.
الرفيق عبد السلام باهي، مرحبا بك ضيفا عزيزا في جريدة النهج الديمقراطي

| مَرَّ اليسار المغربي، بمختلف تصنيفاته، بعدة تجارب وحدوية، شكلت كل واحدة منها بارقة أمل لتشكيل وبناء عمل سياسي يساري موحد للنضال ضد الفساد والاستبداد، ومن أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، غير أن تلك التجارب باءت بالفشل للأسف الشديد، ماهي، في تقييمك الشخصي، أسباب وعوامل هذا الفشل؟

| تحية للرفاق في جريدة النهج الديموقراطي. وكل متمنياتي لكم بالتوفيق.
في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الوحدة بالنسبة لكل مناضل (ة) يساري (ة) هي مبدأ ومطلب في نفس الوقت. الوحدة تتطلب التشبث. وأن نسعى إلى تحقيقها بالقول وبالفعل. وألا نكون سببا في تشتيت الصفوف.
من مفارقات الوحدة أن الكلام كثير والتجارب محدودة والانشقاقات كثيرة.
ومن المستجد أن تظهر أبحاث ودراسات جامعية في هذا الشأن. وأذكر هنا البحث الذي أنجزه الباحث الصديق حسن أمرير، وأعده لنيل دبلوم الماستر في القانون الدستوري والعلوم السياسية في موضوع: « اليسار المغربي بين مطلب وواقع الانقسام». حيث قام بمجهود كبير، وتطرق إلى تجارب عدة، منها الحركة الماركسية اللينينية المغربية.
في مناقشة وحدة اليسار، لا بد أن نستحضر مجموعة من الإشكاليات. مثلا عبارة « اليسار» التي هي عبارة عامة. وكون الاختلافات بين مكونات اليسار قد تعبر على تناقضات فعلية وعلى فرز يجري في المجتمع مما يصعب التوفيق بينه.
إذن قد يكون من المفيد الخروج من التعميم، والبحث في التجارب الوحدوية الملموسة، منذ تجربة الوحدة بين منظمتي 23 مارس وإلى الأمام، إلى تجربة جبهة الطلبة التقدميين، إلى تجربة القاعديين، إلى التجارب الاخيرة في اليسار الاشتراكي الموحد وفيديرالية اليسار.
وفي نفس الوقت لا بد أن نستحضر تأثير التطورات الموضوعية والتاريخية. سواء في أبعادها العالمية أو المحلية. وأن نستحضر المفاهيم التي أسست لليسار وميزته.
تاريخيا مفهوم اليسار نشأ مع الثورة الفرنسية. وصادف جلوس أنصار الثورة على يسار رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية. بينما أنصار النظام القديم والملكية، كانوا يجلسون على يمينه. وأصبح لهذا الوضع المكاني دلالة رمزية. حيث ارتبط اسم اليسار بالتوجه الذي يناضل من أجل الجمهورية والعلمانية وارتبط اسم اليمين بمن يريد المحافظة على المؤسسات القائمة والملكية.
وتطور اليسار في القرن 19. حيث أصبحت بعض تياراته تتبنى مفاهيم الوطنية والقومية والديموقراطية. ثم تأثر بأفكار ماركس وإنجلز. خاصة بعد نشر البيان الشيوعي سنة 1848. وبفضل الماركسية حدث تحول نوعي في الوعي اليساري بتبني مفاهيم الصراع الطبقي ومناهضة الرأسمالية ودور البروليتارية في الثورة وبناء الاشتراكية والشيوعية.
منذ بداية القرن 20 بدأت تظهر الانقسامات. ويبقى التساؤل هل ذلك مؤشر تقدم أم مؤشر تقهقر؟

لقد نشأت التيارات وتعددت. وتأثر مسار اليسار. خاصة منذ انقسام الأممية الثانية بسبب الموقف من الحرب العالمية الأولى. حيث تمسك لينين وروزا لوكسمبورغ بالموقف المعارض للحرب، واعتبر موقفا أصيلا لليسار.
ثم ظهر اليسار غير الراديكالي الذي يقبل بالتطورات التدريجية والجزئية، وأحزاب الاشتراكية الديموقراطية، وحركات حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية وحركات السلام والبيئة. ثم هناك الأحزاب الشيوعية التي أصبحت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي، وأصبحت عرضة للنقد بالتبعية له.
بالنسبة للمغرب، فإن التجارب الوحدوية التي عرفتها الحركة الماركسية المغربية ليست بعيدة عن أجواء وتطورات وانقسامات اليسار الماركسي العالمي. فهي تعكس التمسك بالروح الوحدوية من جهة. ولكنها تصطدم بتناقضات الواقع والذوات والمصالح. وبعيوب أخرى كالحلقية والغموض والبيروقراطية والمحاباة والتبعية والزبونية وغيرها.

| إذا كان جزء كبير من أسباب وعوامل فشل تجارب العمل الوحدوي اليساري مرتبطا باختلافات وحسابات ورهانات ذاتية، أكثر مما هو مرتبط بظروف موضوعية كالقمع المخزني والحصار البوليسي وإغلاق الحقل السياسي وغير ذلك، فهل هناك من سبل لتجاوز هذا الوضع المقلق المتمثل في تشتت وتنافر مكونات اليسار المغربي عوض توحده؟

| إذا رجعنا إلى تجربة الوحدة بين منظمتي 23 مارس وإلى الأمام، فما يميزها أن الإرادة كانت جيدة، وتعكسها اللجنة المشتركة للوحدة، التي كانت لجنة دائمة مشكلة من التنظيمين، وتجتمع بشكل دوري. لكن ضغط القمع المخزني والحصار البوليسي كان قويا، وكان هدفه هو الاجتثاث. ثم هناك الأثر السلبي لخطة التراجع التي طرحتها بشكل مفاجئ آنذاك قيادة منظمة 23 مارس.
تجربة الوحدة في تجمع اليسار وفي اليسار الاشتراكي الموحد وفيديرالية اليسار الديموقراطي تختلف. فالإرادة لم تكن على نفس الدرجة عند الجميع. كان هناك الإلحاقيون الذين يعتقدون بأن دور الآخرين هو الالتحاق بهم. وكان هناك الحلقيون الذين ظلوا متمسكين بأوهامهم ومواقعهم و»مكتسباتهم» السابقة. وكل هؤلاء عرقلوا مسار الوحدة والاندماج. بالإضافة إلى أمراض الليبرالية والبيروقراطية التنظيمية والتراخي في العمل والتخلف الإعلامي وضعف التواصل وضعف الأداء السياسي والجماهيري والتنكر للمبادئ التنظيمية.
بل لقد كشفت التجربة على وجود ممارسات ومسلكيات ذات خطورة، مثل تعمد الغموض والمراوغة، وأنانية بعض الأطر القيادية المتمسكة بدائرتها الضيقة وتضخم الأنا وأوهام الزعامة الفائقة السرعة والتسرع، والتي تتخلى بشكل مفاجئ عن الالتزامات المشتركة، وتتنكر للمبادئ، وتلجأ إلى السلطة عوض القواعد الحزبية، وتتصرف ضدا على إرادة المناضلين.

| في الآونة الأخيرة، اجتمعت ثلاثة مكونات أساسية لليسار الحالي بالمغرب، هي فدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي، واختتمت أشغال اجتماعها بإصدار بيان ضمنته إرادتها في بناء عمل وحدوي للنضال المشترك من أجل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، كيف تقرأ هذه المبادرة، وما هي في نظرك المقومات السياسية والفكرية والتنظيمية لضمان إنجاحها؟

| أقرأ كل بادرة نحو الوحدة إيجابيا. وأتمنى للعمل الوحدوي بين فدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي أن يخط طريقه ويضع لبنات النضال المشترك من أجل التحرر والديموقراطية، ومن أجل تحقيق آمال الشعب المغربي وشبابه ونسائه وأملنا جميعا في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
وسيكون من المفيد لو تشكلت بين هذه التنظيمات الثلاث آلية مشتركة دائمة للتنسيق والوحدة، يكون من مهامها دراسة تجارب التنسيق والتجارب الوحدوية السابقة، وتقديم قراءة نقدية بشأنها، وتقديم خلاصات ومقترحات لتطوير أعمال التنسيق والوحدة نظريا وميدانيا ومن حيث الأداء والفعالية.

| يتعرض النهج الديمقراطي العمالي، على الخصوص، لحملة قمعية ممنهجة، تتمثل في محاصرته إعلاميا والتضييق عليه وعلى مناضلاته ومناضليه، إلى درجة عدم استجابة إدارات جميع المؤسسات العمومية التي راسلها من أجل وضع بعض القاعات العمومية رهن إشارته لعقد مؤتمره السادس في يوليوز القادم، بما تفسر هذه الحملة القمعية وما هي في نظرك سبل التصدي لإفشالها؟

| هذه الحملة تفسر ذاتها. لأنها قمع الهدف منه متعدد. والتضييق على حزب مناضل له أراء ومواقف تميزه، وتتوفر فيه مقومات العمل السياسي المستقل، في الوقت الذي يتم فيه تدعيم أحزاب لا تتميز عن مواقف السلطة والإدارة، وتعمل بمثابة روافد لها تمجدها وتدعمها. مما يفقد الوضع القائم أية مصداقية فيما يخص ادعاء احترام الحقوق والحريات، خاصة الحق في التنظيم وحرية التعبير.
التضامن مع حزب النهج الديمقراطي العمالي واجب نضالي، كما هو مطلوب التضامن مع كل ضحايا القمع والتحكم والتضييق السلطوي والإداري والبوليسي. ومطلوب اتخاذ مبادرات أخرى، لأن الحق في التنظيم وحرية التعبير في بلادنا يمران من محنة تزداد وتتوسع يوما بعد يوم. مما يتطلب تنسيق الجهود وتوسيع العمل وبناء جبهة واسعة بين كل المتضررين للدفاع عن الحقوق والحريات.

| كلمة أخيرة:

| في هذه المناسبة أود أن أوجه التحية لكل شهداء الشعب المغربي. وشهداء الحرية والكرامة في فلسطين وأينما كانوا. ولكل شرفاء وأحرار العالم ومناهضي العدوان والامبريالية والرأسمالية والصهيونية والتطبيع. تحية لشهدائنا في اليسار. والحرية للمعتقلين السياسيين ومعتقلي حراك الريف وباقي الحراكات ومعتقلي الرأي والمدونين. وكل التضامن مع نضالات العمال والأجراء والشغيلة أينما كانوا، ونساء فكيك والطلبة والتلاميذ والشباب والنساء والصحافيين المستقلين.

السودان بين الحرب والثورة: أي أفق للتحرر الشعبي؟

المصطفى خياطي

تشكل الحرب الدائرة في السودان واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة العربية والإفريقية. فمنذ اندلاع المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، دخل البلد في دوامة من الدمار الإنساني والانهيار الاقتصادي والتفكك الاجتماعي. غير أن النظر إلى الأحداث باعتبارها مجرد صراع عسكري بين قوتين متنافستين يظل قاصراً عن فهم جوهر الأزمة. فمن منظور ماركسي، تمثل الحرب تعبيراً عن أزمة تاريخية للدولة السودانية وعن عجز الطبقات الحاكمة عن إيجاد صيغة مستقرة لإدارة تناقضاتها ومصالحها المتضاربة.

لقد نشأت الدولة السودانية الحديثة في إطار علاقات تبعية للمراكز الرأسمالية العالمية، حيث تركزت الثروة والسلطة في يد نخب ضيقة ارتبطت بمصالح كبار ملاك الأراضي والتجار والرأسمال الطفيلي والبيروقراطية العسكرية. وعلى امتداد عقود، ظلت الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وفقراء المدن تتحمل أعباء التخلف والاستغلال، بينما كانت الانقلابات العسكرية تتعاقب كوسيلة لإعادة ترتيب موازين القوى داخل الكتلة الحاكمة.

عندما اندلعت ثورة ديسمبر 2018، لم تكن مجرد احتجاج على ارتفاع الأسعار أو سوء الأوضاع المعيشية، بل كانت انفجاراً لتناقضات اجتماعية تراكمت لعقود. فقد رفعت الجماهير شعارات الحرية والسلام والعدالة، مطالبة بتغيير جذري في بنية السلطة والثروة. واستطاعت الثورة إسقاط نظام عمر البشير، لكنها لم تتمكن من تفكيك أجهزة الدولة القديمة ولا من انتزاع السلطة الفعلية من المؤسسة العسكرية.

هنا يكمن أحد أهم دروس الثورة السودانية. فإسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة إسقاط النظام نفسه. لقد احتفظ الجيش والأجهزة الأمنية والشبكات الاقتصادية المرتبطة بهما بنفوذها، بينما افتقرت الحركة الجماهيرية إلى أداة سياسية موحدة وقادرة على قيادة عملية انتقال ثوري شاملة. ونتيجة لذلك، استمرت مراكز القوة القديمة في المناورة إلى أن انفجرت تناقضاتها في شكل حرب مفتوحة.

من الناحية الطبقية، لا تمثل الحرب الجارية مواجهة بين مشروع وطني تحرري ومشروع رجعي، بل هي صراع بين مراكز قوة نشأت داخل النظام ذاته. فالجيش وقوات الدعم السريع راكما نفوذاً اقتصادياً وعسكرياً واسعاً خلال العقود الماضية، وأصبح لكل منهما مصالحه وشبكاته الداخلية والخارجية. وعندما تعذر التوصل إلى صيغة لتقاسم السلطة والثروة، تحولت التناقضات إلى مواجهة مسلحة.

وتزداد الصورة تعقيداً بفعل التدخلات الإقليمية والدولية. فالسودان يمتلك موقعاً استراتيجياً على البحر الأحمر وثروات زراعية ومعدنية ضخمة، ما يجعله هدفاً للتنافس بين قوى متعددة. وتسعى هذه القوى إلى حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، وليس إلى تحقيق تطلعات الشعب السوداني. لذلك فإن المبادرات الدولية غالباً ما تركز على استقرار النظام أكثر من تركيزها على إنجاز التحول الديمقراطي الحقيقي.

في هذا السياق تبرز ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السودان :

السيناريو الأول هو انتصار أحد طرفي الحرب عسكرياً. وقد يؤدي ذلك إلى إعادة بناء سلطة مركزية جديدة، لكنه لن يحل جذور الأزمة الاجتماعية والاقتصادية. فالدولة التي ستخرج من رحم الحرب ستظل محكومة بالتناقضات نفسها التي فجرت الصراع، مما يجعل الاستقرار هشاً ومؤقتاً.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في تسوية سياسية برعاية إقليمية ودولية. ورغم أن هذا الاحتمال قد يوقف نزيف الدم ويخفف المعاناة الإنسانية، فإنه قد ينتهي إلى إعادة إنتاج نظام المحاصصة وتقاسم النفوذ بين النخب المتصارعة. وبذلك تتحول الأزمة إلى حالة جمود مزمنة بدلاً من حلها.

ويبقى السيناريو الثالث مرتبطاً بعودة المبادرة إلى الجماهير الشعبية. فهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يفتح أفقاً حقيقياً للتغيير الديمقراطي والاجتماعي. ويتطلب ذلك إعادة بناء الحركة الجماهيرية المستقلة، وتعزيز دور النقابات والتنظيمات الشعبية، وتوحيد القوى الديمقراطية والتقدمية حول برنامج يخدم مصالح الأغلبية الكادحة.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية دور الحزب الشيوعي السوداني والقوى اليسارية والتقدمية. فعلى الرغم من الضربات التي تعرضت لها هذه القوى، فإنها ما تزال تمتلك رصيداً تاريخياً مهماً في النضال ضد الاستبداد والتبعية. غير أن نجاحها في التأثير على مجرى الأحداث يظل مشروطاً بقدرتها على تجاوز التشتت وبناء جبهة شعبية واسعة تجمع العمال والفلاحين والشباب والنساء وسائر الفئات المتضررة من الحرب.

إن المهمة المركزية أمام القوى الثورية السودانية ليست الاصطفاف خلف أحد أطراف الحرب، بل الدفاع عن الاستقلال السياسي للطبقات الشعبية وعن مشروع التغيير الجذري. فالحرب الحالية تؤكد مرة أخرى أن العسكر، مهما اختلفت مواقعهم، لا يستطيعون تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية والاجتماعية.

لقد دفعت الجماهير السودانية ثمناً باهظاً من دمائها ومعاناتها خلال السنوات الأخيرة، لكن التجربة أظهرت أيضاً قدرتها الكبيرة على المقاومة والتنظيم. وما دامت الأسباب التي فجرت الثورة قائمة، فإن احتمالات تجدد النضال الشعبي ستظل قائمة كذلك.

إن مستقبل السودان لن يتحدد فقط في ساحات القتال، بل أيضاً في المصانع والجامعات والأحياء الشعبية والقرى، حيث تتشكل القوى الاجتماعية القادرة على صنع البديل. ومن هذا المنظور، فإن المعركة الحقيقية ليست بين جنرال وآخر، بل بين مشروع يسعى إلى إعادة إنتاج الهيمنة والاستغلال، ومشروع شعبي ديمقراطي يطمح إلى بناء سودان الحرية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية.

وبقدر ما تنجح القوى الشعبية في تنظيم صفوفها والحفاظ على استقلاليتها السياسية، بقدر ما تقترب إمكانية تحويل المأساة الراهنة إلى محطة جديدة في مسار التحرر الوطني والاجتماعي الذي ناضلت من أجله أجيال متعاقبة من الشعب السوداني.

حدث الأسبوع

توقفت الحرب في إيران ولم تتراجع أسعار النفط في المغرب

المصطفى خياطي

مع إعلان وقف إطلاق النار، وتوقف المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها منذ 15 يونيو، كان من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية وأن ينعكس ذلك بشكل مباشر على أسعار المحروقات في المغرب. فخلال فترة التوتر والحرب، جرى تبرير الزيادات المتتالية في أسعار الوقود بارتفاع المخاطر الجيوسياسية واحتمال تعطل الإمدادات النفطية عبر مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الاستراتيجية للطاقة في العالم. غير أن السؤال الذي يطرحه المواطنون اليوم هو: إذا كانت الحرب قد توقفت، فلماذا لم تتراجع الأسعار بنفس السرعة التي ارتفعت بها؟

من الناحية الاقتصادية، تشهد أسعار النفط في الأسواق العالمية عادة تقلبات مرتبطة بالعرض والطلب وبالأحداث السياسية والعسكرية. وعندما يزول أحد أسباب الارتفاع، يفترض أن تتجه الأسعار نحو الانخفاض. لكن في المغرب، يبدو أن العلاقة بين السعر الدولي وسعر البيع للمستهلك ليست مباشرة بالقدر الذي يتم الترويج له.

منذ تحرير أسعار المحروقات سنة 2015، لم يعد هناك تسقيف رسمي للأسعار، وأصبحت شركات التوزيع هي التي تحدد أثمان البيع وفق حساباتها الخاصة وهوامش أرباحها. وقد أدى ذلك إلى بروز انتقادات واسعة تتهم هذه الشركات بتحقيق أرباح مرتفعة على حساب القدرة الشرائية للمواطنين. فحين ترتفع الأسعار العالمية، يتم نقل الزيادة بسرعة إلى المستهلك، أما حين تنخفض فإن أثر الانخفاض يكون بطيئا أو محدودا(الزيادة تكون بدرهم أو درهمين للتر بينما الخفض لا يتعدى 50 سنتيم في أحسن الأحوال)

ويكشف هذا الوضع عن طبيعة الاختيارات الاقتصادية السائدة، حيث تم التخلي عن آليات المراقبة العمومية بدعوى تشجيع المنافسة. غير أن الواقع أظهر أن المنافسة لم تؤد بالضرورة إلى خفض الأسعار، بل إن سوق المحروقات أصبح خاضعا لعدد محدود من الفاعلين الكبار الذين يتحكمون في جزء مهم من التوزيع والتخزين.

ومن منظور اقتصادي اجتماعي، فإن استمرار ارتفاع أسعار المحروقات لا يؤثر فقط على أصحاب السيارات، بل يمتد إلى مختلف جوانب الحياة اليومية. فتكاليف النقل تنعكس على أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية والخدمات، مما يزيد من الضغوط على الطبقة العاملة والفئات الشعبية. وفي بلد تعرف فيه الأجور جمودا نسبيا أمام موجات الغلاء المتتالية، يصبح أي ارتفاع في أسعار الطاقة عاملا إضافيا في تدهور القدرة الشرائية.

أما من منظور نقدي ذي بعد طبقي، فإن المسألة لا تتعلق فقط بتقلبات السوق الدولية، بل أيضا بطريقة توزيع أعباء الأزمات. ففي الوقت الذي يتحمل فيه المواطن البسيط نتائج ارتفاع الأسعار، تستمر بعض الشركات الكبرى في تحقيق هوامش ربح مهمة. وهنا يبرز النقاش حول دور الدولة في حماية المصلحة العامة وضمان التوازن بين متطلبات السوق وحقوق المواطنين في العيش الكريم.

إن توقف الحرب في إيران كان يفترض أن يخفف من الضغوط على أسعار الطاقة عالميا، لكن استمرار الأسعار المرتفعة في المغرب يطرح أسئلة جوهرية حول شفافية سوق المحروقات، وآليات تحديد الأسعار، ومدى فعالية المنافسة المعلنة. كما يعيد إلى الواجهة مطلب ربط أسعار الوقود بشكل واضح بالتغيرات الحقيقية في السوق الدولية، مع إخضاع القطاع لرقابة تضمن عدم تحويل الأزمات الدولية إلى فرصة دائمة لزيادة الأرباح على حساب الكادحين وعموم المستهلكين.